التَّعليل النَّحويّ بالمُشابهة
عند الشريف عمر بن إبراهيم الكوفيّ
(ت ٥٣٩هـ) في كتابه البيان في شرح اللُّمع لابن جنِّي

إعداد الدكتور

حسن بن محمد حسن القرنيّ

الأستاذ المشارك بقسم اللغة والنحو والصرف

كلية اللغة العربية – جامعة أمّ القرى – مكة المكرمة

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الخامس الجزء الثالث ٢٠٢٠م

التَّعليل النَّحويّ بالمُشابهة عند الشريف عمر بن إبراهيم الكوفيّ (ت ٥٣٩هـ) في كتابه البيان في شرح اللُّمع لابن جنِّي

حسن بن محمد حسن القرنيّ
قسم اللغة والنحو والصرف- كلية اللغة العربية – جامعة أمّ القرى – مكة المكرمة
البريد الإلكتروني : Dr.hasan1426@yahoo.com

الملخص

يدور هذا البحثُ حول ظاهرة التعليل بالمشابهة في كتاب البيان في شرح اللمع للشريف عمر بن إبراهيم الكوفيّ، وهي ظاهرة حظيت باهتمام علماء النحو منذ المراحل الأولى لمدارسته، ويستمد أهميته من أن هذا الكتاب يُعدُّ شرحًا لمتن (اللمع) لابن جنّي أحد أبرز علماء العربية على مرّ الزمان، كما أنَّ هذه الظاهرة تعكس القدرة العقلية الخلّاقة لعلماء العربية الَّذين تجاوزوا الظواهر النحوية ليبحثوا عن عللها وأسبابها.

وقد قسَّمتُه إلى مبحثين، الأول يدور حول علّة المشابهة في المعربات، والآخر يدور حول علّة المشابهة في المبنيات. وكان أهم ما توصَّل إليه البحث أَنَّ الشريفَ الكوفيّ بصريُّ المذهب بامتياز، وأن لهذه العلّةِ حضورَها القويّ في تفسير كثير من الظواهر النحويّة في هذا الكتاب.

الكلمات المفتاحية:

التعليل – المشابهة – الشريف – الكوفي – البيان في شرح اللمع

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الخامس الجزء الثالث ٢٠٢٠م

The grammatical explanation of the similarity according to Sharif Omar bin Ibrahim Al-Kufi (d.539 AH) in his book Al-Bayan fi Sharh Al-Lamma 'by Ibn Jinni

Hassan bin Mohammed Hassan Al-Qarni
Department of Language, Syntax and Morphology - College of Arabic Language - Umm Al-Qura University - Makkah Al-Mukarramah
E-mail: Dr.hasan1426@yahoo.com

Abstract

This research handles the phenomenon of causation by similarity in the book of "AL-BAYAN FI SHARH ALLUMA'" for Al-Sharif Umar Ibn Ibrahim Al-Kofi. This phenomenon had great care in Arabic Grammar scholars since early stages. It derives its importance that this book is the explanation of "ALLUMA" text for IBN JINNI who is one of the most prominent figures of Arabic Grammar scholars all over times. This phenomenon reflects the mental creative ability of Arabic Grammar scholars who went beyond the grammatical phenomena to search its causes and reasons

This research is divided into two topics: The first topic handles causation by similarity relating to syntaxes, and the second handles causation by similarity relating to structured verbs. The research concluded that Al-Sharif Al-Kofi belongs to Basra School of Grammar and this had its strong influence when explaining most of grammatical phenomena in this book

Keywords: Causation - Similarity - Al-Sharif - Al- Kofi - Al-Bayan Fi Sharh Alluma'

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ للهِ الذي عَلَّم بالقلم، عَلّم الإنسانَ ما لم يعلم، وأُصلِّي وأسلّمُ على المبعوثِ رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه الغرّ الميامين وبعد:

فإنَّ اللّغة تُعَدُّ هُويَّةَ الأمةِ، ورمزَ عزَّتِها، وكينونتها، وهي وعاؤها الفكريُّ الذي تُعبّر به عن عقائدها، وتجاربها، وتنقل من خلاله أفكارَها وعواطفَها، ولولاها ما وُجِدت حضارة، ولا عَرف الإنسانُ أخاه الإنسان.

وإنَّ من طبيعةِ العقلِ البشريّ أن يقفَ عند كلِّ صغيرةٍ وكبيرة، سائلًا عن ماهيتها، وكيفيّة حدوثها، وعِلة وجودها. ولقد ألْقتْ هذه الطبيعةُ بظلالها على العلوم كافةً، ومنها علمُ النحوِ، فظهر فيه التعليلُ لقواعد العربية، الذي يُعَدُّ أحدَ أبرز أركان القياس النحويّ. والذي تتجلَّى فيه قدراتُ النحويين على الاستنباط والتحليل، والخوض فيما وراء الظواهرِ اللغويةِ العامةِ، فخرجوا لنا بهذه العلل المبثوثة في بطون الكتب اللغوية، التي تُدلُّ على عقلية فذَّة، وقدرةٍ علمية خَلَّاقة.

ولقد كانت نشأة العلةِ مرتبطةً ارتباطًا وثيقًا بنشأة النحو، وما قصةُ عبدالله بن أبي إسحاق الحضرميّ (ت ١١٧هـ) مع الفرزدق (ت ١١٤هـ) حين رفع (مجلَّف) في قوله:

وعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مروانَ لم يَدَعْ مِن المالِ إلَّا مُسْحتًا أو مُجَلَّفُ

فاعترض عليه ابن أبي إسحاقَ، إلَّا دليلٌ على ذلك.

بل إنَّ النحاة منذ العهدِ الأولِ قد خصَّصوا مساحاتٍ واسعةٍ لهذه العلل في مصنفاتهم، فلا يكادون يذكرون حكمًا دون أنْ يعلّلوا له، وكتاب سيبويه، وأصول النحو لابن السراج دليلان على هذا.

ثم تقاطر النحاةُ على وضع مصنفاتٍ خاصة بالعلة، حين أدركوا ما لها من قيمة كبيرة في الدرسِ النحويّ، كما صنعَ قطرب (ت ٢٠٦هـ) في كتابه العلل في النحو، والأصفهاني (ت ٣١١هـ) في كتابيه علل النحو ونقض علل النحو، وابن كيسان (ت ٣٢٠هـ أو ٢٩٩هـ) في كتابه المختار في علل النحو، والزجاجي (ت ٣٣٧هـ) في كتابه الإيضاح في علل النحو، والورَّاق (ت ٣٨١هـ) في كتابه علل النحو، والأنباري (ت ٥٧٧هـ) في كتابه أسرار العربية الذي يُعَدُّ كتابًا خالصًا للعلة.

ويُعَدُّ (البيان في شرح اللمع) للشريف عمر الكوفيّ واحدًا من الكتب التي اعتنتْ عناية كبيرة بهذا الجانب، فلا تكاد تمر مسْألةٌ إلا وبجانبها علّتُها. وقد كنتُ سأدرسُ (العلة النحويّة) في هذا الكتاب، بيدَ أنّي أدركتُ بعد أن قلّبتُ النظر فيه أن

الأمر سيتّسع، فاقتصرتُ الحديث عن علّة المشابهة بعد أن رأيت اهتمامًا كبيرًا من صاحب هذا الكتاب بها، وبعد أن تبيَّن لي أنَّ مواضعَها وأمثلتها عديدة، وتفي – إنْ شاء الله – بهدف مثل هذه البحوث، فاستقرَّ العنوان على «التعليل النحويّ بالمشابهة عند الشريف عمر بن إبراهيم الكوفيّ (ت ٥٣٩هـ) في كتابه البيان في شرح اللمع لابن جنِّي».

ويهدف هذا البحث – كما هو واضح من عنوانه – إلى جمع مسائل علل المشابهة في هذا الكتاب، ودراستها بعرضها على ما قاله سلفُ الأمة، ومعرفة ما إذا كان يُوافق أو يخالف ما ذهب إليه أولئك السلفُ، وهل قَدّم المصنّفُ تفسيرًا جديدًا لما يذكره من أحكام، أم أنَّه كان مُجرّدَ متبعٍ، لم يأتِ بجديد؟.

وتستمدُّ هذه الدراسة أهميتها ممَّا يأتي:

- مكانة مصنّف هذا الكتاب، فقد أثنى عليه المترجمون له، ووصفوه بالنحويّ اللغويّ[١]، وبأنَّه عَلَّامةٌ في النحو واللغة[٢].
- أنّ هذا الكتاب يُعدُّ شرحًا لكتاب (اللمع) لابن جنّي، وهو متنٌ من المتون التي شاع صيتُها، وكثُرت لأهميته شروحُها، كما أنَّه لأحد أبرزِ علماءِ العربية على مرّ الزمن، إضافةً إلى أنَّ الشريفَ الكوفيَّ استطاعَ أنْ يُقدم لنا شرحًا وافيًا شافيًا لهذا المتن[٣].
- أنَّ المادة العلميةَ التي جمعها هذا البحثُ هي مسائلُ دقيقة، تعكس عقليةَ العالم النحويّ الخلَّاقة، التي تغوصُ فيما وراء الظواهر النحويّة بحثًا عن أسبابها.

وقد ألفيتُ دراسةً واحدةً حول الشريف عمر الكوفيّ بعنوان (جهود الشريف الزيدي النحويّة في شرح اللمع لابن جنّي) من إعداد الطالبة/ أمل محمد الهليبان، وهي رسالة ماجستير من جامعة آل البيت، ٢٠٠٩م.

وهي دراسة لا تلتقي مع بحثي كما يتضحُ من عنواني البحثين.

وأما الدراساتُ الأخرى التي تناولت (علة المشابهة) فقد وقفتُ منها على:

١.أثر المشابهة في النحو العربي. د/ خير الدين القاسمي، مجلة جامعة تكريت، ٢٠٠٩م. وقد جاء في ثلاثٍ وستين صفحةً، وضَمَّ مبحثين هما: المشابهة

١- ينظر: نزهة الألباء /٢٩٥.

٢ – ينظر: الأنساب للسمعاني ١٨٨,/٢

٣- ينظر: نزهة الألباء /٢٩٥.

في أصول النحو، والمشابهة في التطبيق النحويّ، وما جاء في بحثي يختلف عمّا جاء في هذا البحث من حيث كونُه يختص بدراسة علة المشابهة في كتاب البيان في شرح اللمع، ومن حيث خطةُ البحث ومسائلُه وطريقة التناول.

٢.أثر نظرية التشبيه في النحو العربي، لخالد المساعفة، درجة دكتوراه، جامعة مؤتة، ٢٠٠٤م، ويتجاوز ثلاثمائةِ صفحةٍ. وجاء في ستة فصول هي: نشوء التشبيه النحويّ، وأثر التشبيه في تفسير بناء الاسم، وأثر التشبيه في المنع من الصرف، والتشبيه المتبادل؛ وأثر التشبيه في نظام الجملة، وأثر التشبيه في مكملات الجملة.

وهي أيضًا تختلفُ عن بحثي فيما ذكرته في الدراسة السابقة. وقد قسَّمت هذا البحثَ إلى مبحثين، رتَّبتُهما بحسب ترتيب الألفيّة لابن مالك، ويسبقهما مقدمةٌ وتمهيدٌ، ويقفوهما خاتمة وذلك على النحو الآتي:

مقدمة: تناولتُ فيها أهمية الموضوع، وقيمتَه وخطتَه.

تمهيد: تحدَّثت فيه عن ترجمة للشريف الكوفيّ، وعن معنى العلة ومراحلها وأقسامِها.

المبحث الأوَّل: التعليل النحويّ بالمشابهة في المعربات عند الشريف عمر الكوفيّ في كتابه البيان في شرح اللمع لابن جنّي، وفيه ثلاث عشرة مسالة هي:

١.علة إعراب (كلا).
٢.علة إعراب الأفعال الخمسة.
٣.علة عمل كان وأخواتها.
٤.علة جواز تقديم خبر (كان) وأخواتها على أسمائها.
٥.علة تسمية المفعول فيه ظرفًا.
٦.علة وجوب نصب المستثنى بعد كلامٍ تامٍ موجبٍ.
٧.علة وجوب نصب المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه.
٨.علة تنكير الحال.
٩.علة منع تقديم معمول المصدر عليه.
١٠.علة منع الاسم من الصرف.
١١.علة إعراب الفعل المضارع.
١٢.علة إعراب الفعل المضارع المجزوم المعتل الآخر بحذف حرف العلة.
١٣.علة إضافة (المائة) إلى مفردٍ يقع على المذكر والمؤنث.

المبحث الثاني: التعليل النحويّ بالمشابهة في المبنيَّات عند الشريف عمر الكوفيّ

في كتابه البيان في شرح اللمع لابن جنّي، وفيه أربعَ عشرةَ مسألة هي:

- علة بناء الفعل الماضي على الفتح.
- علة بناء الضمائر.
- علة بناء الضمير (نحنُ) على الضَّمّ.
- علة بناء أسماء الإشارة.
- علة بناء الأسماء الموصولة.
- علة فعليّة (ليسَ).
- علة جمود (عسى).
- علة عمل (ما) النافية الحجازية عمل (ليس).
- علة عمل (إنَّ) وأخواتها.
- علة بناء اسم (لا) النافية للجنس.
- علة بناء (قبل وبعد).
- علة بناء المنادى المفرد العَلَم.
- علة بناء الجزء الأوّل من المركب المزجي وإعرابه إعراب الممنوع من الصَّرفِ.
- علة بناء (كم) الاستفهامية.

خاتمة: اشتملت على أهم نتائج البحث.

المصادر والمراجع.

هذا وقد سرتُ على المنهج الوصفيّ الاستقرائيّ الذي يميل إلى التحليل، وكنتُ أبدأ المسألة بمقدمة يسيرة كلَّما احتاج الموقف إليها، ثم أعرضُ نصَّ الشريف الكوفيّ في المسألة، وأتبعُه غالبًا بنصوص العلماء، الَّذين سبقوه إلى القول بالعلة موضع المسألة، ومَن قال بها من العلماء، مُرجِّحًا ما أراه مناسبًا كلَّما دعتْ الحاجة إلى ذلك.

وبعدُ: فهذا جهدٌ متواضعٌ، أرجو الله تعالى جلَّ في عُلاه أن يُثقل به ميزاني، وأن يتجاوزَ به عن سيئاتي، إنَّه وليُّ ذلك والقادر عليه، وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله رَبِّ العالمين.

تمهيد

أولًا: ترجمة الشريف الكوفيّ.

اسمه ونسبه:

هو أبو البركات الشريفُ عمرُ بن إبراهيمَ بنِ محمدٍ بن محمد بن أحمد بن علي بن الحسين بن علي بن حمزةَ بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الزيديّ الكوفيّ[١].

قال الخطيب البغدادي «وقد رأيتُ نسبه بخطه»[٢].

مولده وأسرته:

وُلِدَ الشريفُ الكوفيُّ في الكوفة سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة من الهجرة المباركة[٣]، وقد نشأ في أسرة علمٍ، فقد كان أبوه إبراهيم بن محمد «شاعرًا أديبًا ذا حظٍ من النحو واللغة»[٤]، وقال عنه ياقوت الحمويّ «ونَدَرَ مثلُه»[٥]، ووصفه القفطي بأنه شريفٌ فاضل[٦]، فكان من الطبعيّ أن ينشأ الابنُ محبًّا للعلم، مقبلًا عليه، فاقتفى أثر والده، وأكبَّ على علماءِ الكوفة ينهلُ منهم، حتى أجازه محمدُ بنُ عليٍّ بن عبدالرحمن العلويّ، إجازةً تفرّد بها[٧]، فصلّى بالناس في مسجد أَبي إسحاق السبيعيّ[٨].

توفي والده سنة ستٍ وستين وأربعمائةٍ بالكوفة[٩] ولابنه الشريف الكوفيِّ من العمرِ أربعٌ وعشرون سنةً، فعاش من بعده خَشِنَ العيشِ، صابرًا على الفقر والقلّةِ،

---

١) ينظر: تاريخ بغداد للبغدادي ٨/٢٠، والانساب للسمعاني ١٨٨/٣، ونزهة الألباء /٢٩٥، ومعجم الأدباء ٤٢٧/٤، وإنباه الرواة ٣٢٤/٢، وتاريخ الإسلام للذهبي ٧١٤/١١، وسيرُ أعلام النبلاء ١٣/١٥.

٢) تاريخ بغداد ٨/٢٠.

٣) ينظر: تاريخ بغداد ١٠/٢٠، ونزهة الألباء /٢٩٧، وذيل تاريخ بغداد ١٠/٥.

٤) معجم الأدباء ٤٢٨/٤.

٥) السابق ١٧٥/١.

٦) إنباه الرواة ٢٢٠/١.

٧) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٤/٥.

٨) ينظر: المنتظم في تاريخ الأمم لابن الجوزي ٤١/١٨، وإنباه الرواة ٣٢٤/٢.

٩) ينظر: الوافي بالوفيات ٧٩/٦.

قانِعًا باليسر[١]، وقد كان – مع هذا – كريمًا كثير الفضل وافر العقل[٢]، ولم تذكر المصادرُ التي بين أيدينا شيئًا عن أمِّهِ، لكنها ذكرت أنَّ له أخوةً ثلاثةً، هم: عَمَّارٌ، ومَعْدٌ، وعَدنانُ[٣]، وأنَّ له ابنين هما: أبو الحسن علي، وأبو المناقب حيدرة[٤].

رحلاته:

ارتحل مع والده وإخوته الثلاثة إلى دمشق[٥]، سنة خمس وخمسين وأربعمائة[٦]، وهو لا زال ابن الثالثة عشرة من العمر وسكنوا بها مدةً، وسَمِع فيها من أبي محمد النيسابوري[٧]، ثُمَّ أقاموا بحلبَ مدةً، وروى فيها الإيضاح لأبي علي الفارسي على أبي القاسم زيد بن علي الفارسيّ النحويّ[٨].

وارتحل قاصدًا بيتَ اللهِ الحرام لأداءِ فريضةِ الحجِّ، ورجَّح الدكتورُ علاءُ حمويّة أنْ منطلقُ هذه الرحلة من الشام[٩]، ودليلُ ذلك قول ابن عساكر: «وحكى لي أبو طالب بن الهرّاس الدمشقيّ، وكان حَجّ معنا (يعني الشريفَ الكوفي) أنَّه صَرَّح له بالقول بالقدر وخلقِ القرآن»[١٠].

وارتحل إلى طرابلس الشام، ومنها عاد إلى العراق، بدليل قولِ ياقوت الحمويّ: «قال تاجُ الإسلام: سمعتُ عمرَ بنَ إبراهيمَ بن محمد الزيديّ يقول: لمَّا خرجنا من طرابلس الشام متوجِّهين إلى العراق خرج لوداعِنا الشريفُ أبو البركات عبيدُ الله العلويّ الحسنيّ»[١١].

ولمَّا عادَ إلى الكوفة استقرَّ به المقامُ، وظلَّ يروي بها الحديث على أحسنِ طريقةٍ إلى حين وفاته.[١٢]

---

١) ينظر: تاريخ بغداد ١٠/٢٠.
٢)ينظر: الأنساب للسمعاني ١٨٨/٣.
٣) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٢١٣/٧.
٤) ينظر: الأنساب للسمعاني ١٨٨/٣.
٥) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٢١٣/٧.
٦) ينظر: إنباه الرواة ١٧/٢.
٧) ينظر: تاريخ بغداد ٩/٢٠.
٨) ينظر: إنباه الرواة ٣٢٥/٢.
٩) ينظر: التعريف بالشارح ص ٩ من كتاب البيان في شرح اللمع.
١٠) تاريخ دمشق ٥٤٤/٤٣.
١١) معجم الأدباء ٤٢٨/٤.
١٢) ينظر: تاريخ بغداد ٩/٢٠

مذهبه:

كان زيديّ المذهب، لكنه يفتي على المذهب الحنفي[١]، وقد سُئل عن مذهبه فقال: «أنا زيديُّ النسبِ، زيديَّ المذهب، ولكنّني أُفتي على مذهب السلطان – يعني أبا حنيفة رحمه الله – »[٢].

وقد نُسِبَ إليه القولُ بالقَدَرِ وخلقِ القرآن[٣]، والتعريض بالصحابة الكرام[٤] وردَّه ابن عساكر بقوله: «ولم أسمعْ منه في مذهبه شيئًا، وقرأتُ عليه حديثًا فيه ذكرُ بعض السلف فترحَّم عليه»[٥].

كما دافع عنه السمعانيُّ بقوله: «وكنت ملازمًا له مدّة إقامتي بالكوفة في الكرات الخمس، ومع طول صحبتي وملازمتي إيَّاه، ما سمعتُ منه شيئًا في الاعتقاد أنكرت عليه»[٦].

تصانيفه:

برز الشريفُ الكوفيّ في علوم مختلفة قال عنها ابن الجوزي: «له معرفةٌ بالحديث، والفقهِ، والتفسير، واللغة، والأدب»[٧]، وذكر بعض من ترجم له بأنَّ «له التصانيف الحسنة السائرة في النحو»[٨]، وقال آخر «له مصنفاتٌ في العربية»[٩] بيد أنَّ المترجمين له لم يذكروا سوى اثنين، هما: كتاب البيان في شرح اللمع[١٠] وهو الوحيد الذي وصلنا، وجزء بتصحيح الأذان بحيَّ على خير العمل[١١]، فُقِد كما فُقِدت تصانيفه الأُخرى.

---

١) ينظر: الأنساب للسمعاني ١٨٨/٣، وتاريخ دمشق لابن عساكر ٥٤٤/٤٣، وتاريخ الإسلام للذهبي ٧١٤/١١، وطبقات المفسرين للداوودي ٣/٢.

٢) الأنساب للسمعاني ١٨٨/٣.

٣) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٤٤/١٣، وتاريخ الإسلام للذهبي ٧١٤/١١.

٤) ينظر: الوافي بالوفيات ٢٥٤/٢٢.

٥) تاريخ دمشق ٥٤٤/٤٣.

٦) تاريخ بغداد ١٠/٢٠

٧) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ٤١/١٨.

٨) إنباه الرواة ٣٢٥/٢.

٩) شذرات الذهب ٢٠١/٦.

١٠) ينظر: معجم الأدباء ٤٢٨/٤.

١١) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي ٧١٥/١١.

ثناء العلماء عليه:

أثنى عليه مَن ترجم عليه ثناءً عاطرًا، وعدَّه الخطيب البغدادي «من عقلاء الرجال، حَسَن الرأي»[١]، وقال السمعانيُّ في الثناء عليه: «كان كثيرَ الفضلِ، وافرَ العلمِ»[٢]، وقال – أيضًا –: «كان عَلَّامةً في النحو واللغة»[٣]، وكتب فيه الأنباريُّ قوله: «وكانَ نحويًّا، فقيهًا، محدِّثًا، شرح اللمعَ شرحًا شافيًا»[٤].

ووصفه القفطيُّ بقوله: «وكان حافظًا للسانه، تكرَّر عليه المحدِّثون، ونقلوا عنه الأحاديثَ، والأخبارَ، لسعة روايتهِ»[٥]، كما وصفه الذهبيّ بقوله: «الشيخُ العلَّامةُ، المقرِيءُ، النحويُّ، عالمُ الكوفة، وشيخُ الزيديَّة»[٦].

شيوخه وتلاميذه:

أخذ الشريفُ الكوفيّ عن علماءَ كثير، وصلَ عددُهم إلى سبعين شيخًا، وذكر منهم محققُ (البيان في شرح اللمع) الدكتور علاء حمويَّة، ستة عشر شيخًا، مع ترجمة مختصرة لبعضهم[٧]، وسأكتفي بذكر بعضهم خوفَ الإطالة التي تتعارض مع مثل هذه البحوث، ففي الكوفةِ أخذ عن محمد بن أحمد بن محمد المعروف بابن الخازن (ت ٤٧٥هـ)، وعن محمد بن الحسن الخزاعيّ (ت ٤٧٢هـ)[٨]، وأبي عبدالله محمد بن الحسن الأنْماطيّ، ويحيى بن أحمد بن الحسن الأَقساسي[٩].

وفي بغداد أخذ عن أبي بكر أحمد بن علي الخطيب (ت ٤٦٣هـ)، وأبي القاسم علي بن أحمد البسريّ البندار (ت ٤٧٤هـ)[١٠].

وفي الشام سَمِع من أبي محمد عبدالرحمن بن أحمد النيسابوريّ، وقرأ فيها الإيضاح لأبي علي الفارسي على أبي القاسم زيد بن علي الفارسي (ت ٤٩٧هـ)[١١].

---

١) تاريخ بغداد ٩/٢٠

٢) الأنساب ١٨٨/٢.

٣) السابق ١٨٨/٢.

٤) نزهة الألباء /٢٩٥.

٥) إنباه الرواة ٣٢٥/٢.

٦) سير أعلام النبلاء ١٣/١٥.

٧) ينظر: التعريف بالشريف الكوفي ص ١٢ – ١٨ من كتاب البيان في شرح اللمع.

٨) ينظر: الأنساب ١٨٨/٣.

٩) ينظر: تاريخ دمشق ٥٤٣/٤٣.

١٠) ينظر: تاريخ بغداد ٩/٢٠

١١) ينظر: تاريخ دمشق ٥٤٣/١٣، وإنباه الرواة ٣٢٥/٢.

وتتلمذ عليه كثيرٌ من الناس. قال القفطيُّ: «أخذ عنه الجمُّ الغفير من علماء الرواة والنحاة»[١]، منهم أبو نصر الأصبهانيّ، وأبو الفضل عبدالملك بن علي بن يوسف[٢]، وأبو السعادات بن الشجري[٣]، وحَدَّث عنه السمعانيُّ، وأبو موسى المديني[٤].

وفاته:

توفي – رحمه الله – في الكوفة يومَ الجمعةِ سابع شعبان سنة تسع وثلاثين وخمسمائة من الهجرة المباركة[٥]، وخرج في جنازته أهلُ الكوفة، لم يتخلَّف منهم أحدٌ[٦] وقَدَّر عددهم الخطيب البغدادي بنحو ثلاثين ألفًا[٧].

ثانيًا: معنى العِلَّة ومراحلُها وأقسامُها:

معناها: تأتي العِلَّة – بكسر العين – في اللغة على معانٍ متعدِّدة، منها:

١.المرضُ[٨]، من عَلَّ يَعِلُّ[٩]، وجمعُها عِلَلٌ[١٠]. يُقالُ: لا أعلَّك اللهُ، أي: لا أصابكَ بعِلَّةٍ[١١].

٢.العائقُ. قال الخليل: «العِلَّةُ: حَدَثٌ يُشغل صاحبَه عن وجهه»[١٢]، فكأنَّ «تلكَ العلةَ صارت شغلًا ثانيًا، مَنَعَهُ عن شغلِه الأولِ»[١٣].

٣.السببُ. قال ابنُ سيده: «وهذا عِلَّةٌ لهذا، أي: سببٌ»[١٤]، وقال ابنُ منظور:

---

١) إنباه الرواة ٣٢٥/٢.
٢) ينظر: تاريخ بغداد ٩/٢٠.
٣) ينظر: معجم الأدباء ٤٢٧/٤.
٤) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٤/٥، ولسان الميزان ٦٢/٦.
٥) ينظر: تاريخ بغداد ١١/٢٠.
٦) ينظر: تاريخ دمشق ٥٤٤/٤٣.
٧) ينظر: تاريخ بغداد ١١/٢٠.
٨) ينظر: العين ٨٨/١، والصحاح ١٧٧٣/٥، واللسان ٤٧١/١١.
٩) ينظر: اللسان ٤٦٧/١١.
١٠) ينظر: الصحاح ١٧٧٤/٥.
١١) ينظر: الصحاح ١٧٧٤/٥.
١٢) العين ٨٨/١، وينظر: الصحاح ١٧٧٣/٥، واللسان ٤٧٠/١.
١٣) الصحاح ١٧٧٣/٥.
١٤) المحكم والمحيط الأعظم ٩٥/١.

«وهذا عِلَّةٌ لهذا، أي: سببٌ، وفي حديث عائشةَ: فكانَ عبدالرحمن يَضربُ رِجْلي بعِلَّة الراحلة، أي بسببها»[١].

أمَّا في الاصطلاح فعرَّفها الرمانيُّ بقوله: «العِلَّةُ تغييرُ المعلول عَمَّا كان عليه»[٢]، وعرَّفها الجرجانيُّ بقوله: «ما يَتوقَّفُ عليه وجودُ الشيء، ويكونُ خارجًا مؤثِّرًا فيه»[٣]. ومن المحدثين عرفتها الدكتورةُ خديجةُ الحديثيّ بأنَّها «الصفةُ أو الميزةُ التي من أجلِها أُعطيَ المقيسُ الحكمَ في المقيسِ عليه. مثال ذلك أنَّ للفاعل وضعًا خاصًا في الجملة، فإذا تحقَّق هذا الوضعُ في أيّةِ كلمةٍ صارتْ فاعلًا، واستحقَّت الرفعَ. ففي قولنا: سافرَ زيدٌ – مثلًا – كلمة (زيد) دلّت على مَن وقع منه الفعلُ، وكُلُّ كلمةٍ دلَّت على ذلك فهي فاعلٌ؛ لاعتبارنا (زيدٌ) فاعلًا هنا في وقوع الفعْل منه»[٤].

كما عرَّفها من المحدثين الدكتور مُحمد خير الحلواني بقوله: «يُراد بالعلة النَّحوية تفسيرَ الظاهرة اللغويَّةِ، والنفوذَ إلى ما وراءَها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرًا ما يتجاوز الأمرُ الحقائقَ اللغويَّةَ، ويصلُ إلى المحاكمة الذهنيةِ الصِّرفِ»[٥].

ومما سبقَ يتضِّحُ أَنَّ المعنى اللُّغَويَّ الثالث للعلة هو ما يناسبُ المعنى الاصطلاحي؛ لأنَّ العلّةَ سببٌ في إثباتِ الحكم للمقيس، وحمله على المقيسِ عليه. وعلى هذا المعنى اتَّخذت العلّةُ سبيلَها «إلى الفكر الإسلاميّ، إذ وجدَ المفكّرون الإسلاميون أَنَّ من الطبيعي – وقد حَثَّ القرآنُ على النظر والعلم والمعرفةِ والتدبُّر – أَنْ يبحثوا عن أسباب الظواهرِ، وألَّا يكتفوا بملاحظة أشكالِها وصورِها فحسب»[٦].

<u>تعريف علّة المشابهة:</u>

<u>لغة:</u> المشابهةُ والمضارعة والمماثلةُ في اللغة سواءٌ، والشِّبْهُ والشَّبَهُ والشَّبيهُ: المِثْلُ. وقد تشابه الشيئان واشتبها: أشبه كلٌّ منهما صاحبه[٧].

ويُقال: في فلانٍ شَبَهٌ من فلانٍ، وهو شَبَهُهُ وشِبْهُهُ، وشَبيهُهُ، والشَّبهُ: ضَرْبٌ

١) لسان العرب ٤٧١/١١، وحديثُ عائشةَ – رضي الله عنها – في مسند ابن راهويه ٦٨٣/٣.
٢) رسالة الحدود ضمن كتاب منازل الحروف /٦٧.
٣) التعريفات /١٥٤.
٤) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه /٣١٧.
٥) أصول النحو العربي /١٠٨.
٦) أصول التفكير النحوي لأبي المكارم /١٥٣.
٧) ينظر: المخصص لابن سيده ٣٧٣/٣.

من النحاس سُمِّيَ به لأنَّه يُشبه الذهب[١].

«وأشبَهَ الشيءُ الشيءَ: ماثَلَه، وفي المثل: مَنْ أشبَهَ أباه فما ظَلَم[٢]، والمتشابهاتُ: المتماثلاتُ ... وبينهم أشباه، أي: أشياءُ يتشابهون فيها»[٣].

وعليه فإنَّ المشابهةَ في اللغة تقتضي وجودَ حالتين بينهما تقاربٌ في صفاتٍ أو مَسلَكٍ ما.

اصطلاحًا: لم يضعِ النحاةُ حدًّا معينًا لها، لكنهم تَحدَّثوا عنها بما يُشبه الاصطلاح لها[٤]. وكان ذلك منذ التآليف الأولى في علم النحو، فهذا سيبويه يقول: «فمِن كلامِ العرب أَنْ يجعلوا الشيءَ كالشيءِ إذا أشبَهَه في بعض المواضع»[٥]. وقال – أيضًا –: «وما يُشَبَّه بالشيء في كلامهم، وليس مثلَه في جميع أحواله كثيرٌ»[٦].

وذكرها ابنُ الشَّجريّ بقوله: «ومن شأنِ العرب أنْ تحملَ الشيءَ على الشيءِ، مع حصول أَدنى تناسبٍ بينهما»[٧]، وكذلك صنع ابنُ يعيشَ في قوله: «وهم كثيرًا ما يُشبِّهون الشيءَ بالشيء، فيحملونه عليه إذا كان بينهما موافقةٌ في شيءٍ، وإنْ اختلفا من جهاتٍ أُخرى»[٨].

وهذه المشابهةُ لا تصلُ إلى حَدِّ التوافق بين المشبَّهِ والمشبَّه به، كما ذكر سيبويه هذا آنفًا، وكما قال ابنُ يعيش: «والشيءُ إذا أشبه الشيءَ أُعطيَ حكمًا من أحكامه على حسب قوة الشبهِ، وليس كلُّ شبهٍ بين شيئين يُوجد لأحدهما حُكمًا هو في الأصل للآخر»[٩]، وكما قال – أيضًا –: «الشيءُ إذا أشبه الشيءَ من جهةٍ، فلا بُدَّ أَنْ يُفارقه من جهاتٍ أُخرى، ولولا تلك المفارقةُ لكانَ إيَّاه»[١٠]. وكما قال أبو حيّان:

١) ينظر: تهذيب اللغة ٥٨/٦.
٢) ينظر: جمهرة الأمثال ٢٨/٢.
٣) لسان العرب ٥٠٣/١٣ – ٥٠٤.
٤) ينظر: أثر المشابهة في النحو العربي /٧٤.
٥) الكتاب ٣٧٤/٣.
٦) السابق ٣٩٧/١.
٧) أمالي ابن الشجري ٣٦٨/٢.
٨) شرح ابن يعيش ١٤٦/٤.
٩) شرح ابن يعيش ١٦٦/١.
١٠) السابق ٣١٧/١.

«المشبَّهُ بالشيءِ لا يقوى قوةَ المشبَّهِ به»[١].

وانطلاقًا من النصوص السابقةِ يمكنُ تعريفُ علة المشابهة بأنَّها: كلُّ شيءٍ شابه شيئًا آخرَ، فيكتسبُ المشبَّهُ بعضَ أحكامِ المشبّه به بسبب قرينة المشابهة.

مراحل العلّة:

مرَّت العلّةُ بعدد من المراحل، هي:

١.**مرحلة التكوين والنشأة:** وقد بدأت ارهاصاتُ التعليل النحويّ في هذه المرحلةِ على يدِ أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ)، واضع علم النحو، حين دَبَّ اللحنُ على ألسنةِ الناس[٢]، وهو الذي نَسَبَ إليه ابنُ سلام وضعَ القياس. قال: «كانَ أوّلَ من أسَّس العربيةَ، وفتح بابَها، وأنهجَ سبيلَها، ووضع قياسَها»[٣].

غيرَ أَنَّ البدايةَ الحقيقيَّة للتعليل ترتبطُ بأبي إسحاق الحضرميّ (ت ١١٧هـ)[٤]. قال الزُّبيدي: «وهو أولُ مَن بَعَّجَ النحو، ومَدَّ القياسَ، وشرح العلل»[٥].

وتميَّز التعليلُ في هذه المرحلةِ بالبساطةِ، والتركيز على القضايا التي يتناولُها التعليلُ دون الخروج إلى غيرها، وتوافقِ هذا التعليلِ مع القواعد التي توصَّلوا إليها[٦].

٢.**مرحلة النُّمو والارتقاء:** بدأت هذه المرحلةُ من عهد الخليلِ بن أحمد الفراهيديّ (ت ١٧٥هـ)، حتى نهايةِ القرن الثالث الهجريّ[٧].

وفيها عُدَّ الخليلُ واحدًا من ألمع عُلَماء العربية قاطبةً فهو الذي: «استنبط من العَروضِ، ومن علل النحوِ ما لم يستنبط أحدٌ، وما لم يسبقه إلى مثلِه سابقٌ»[٨].

وانتشر التعليلُ في هذه المرحلةِ انتشارًا كبيرًا، حتى صار سمةً بارزةً لها[٩]، وتميَّز التعليلُ فيها بسمتينِ بارزتينِ هما: تناولُ كلِّ جزئيات البحث النحويّ، وضمُّ

---

١) التذييل والتكميل ٢٥٢/٨، وينظر: تمهيد القواعد ٩٧٤/٢.
٢) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي /٣٦.
٣) طبقات فحول الشعراء ١٢/١.
٤) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي /٣٦.
٥) طبقات النحويين واللغويين /٣١.
٦) ينظر: أصول التفكير النحويّ لأبي المكارم /١٥٣.
٧) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي /٤٠.
٨) طبقات النحويين واللغويين /٤٠
٩) ينظر: أصول التفكير النحوي /١٥٨.

الظواهرِ الجزئيةِ في إطار كُلّي[١].

٣.**مرحلة النضج والازدهار**: بدأتْ هذه المرحلةُ بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، في بداية القرن الرابع الهجريّ. وتميَّزت باجتهاد العلماء في تقسيم العلّة إلى أنواع مختلفة[٢]، فقسَّمها ابنُ السراج[٣] إلى نوعين هما: ضربٌ يؤدّي إلى كلام العرب، وضربٌ آخرُ يُسمَّى علةَ العلة، وقسّمها الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) إلى ثلاثة أقسام هي[٤]: علل تعليميَّة، وعلل قياسيَّة، وعلل جدليَّة نظريَّة، في حين قسَّمها ابنُ جنّي (ت ٣٩٢هـ) إلى نوعين هما: علّةٌ موجبة للحكم، وعِلّةٌ مجوِّزةٌ له[٥].

وممَّن عالج موضوعَ العلةِ الحسينُ بنُ موسى الدّينوريّ المعروف بالجليس النحويّ (ت ٤٩٠هـ)، حيثُ قسَّمها إلى قسمين هما[٦]: علّة تطَّردُ على كلِّ كلام العربِ، وتتساق على قانون لغتهم، وعلةٌ تُظهرُ حكمتهم وتكشفُ عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأُولى أكثرُ استعمالًا، واشدُّ تداولًا، وهي واسعةُ الشعبِ، إلَّا أنَّ المشهورَ منها على ثلاثةٍ وعشرين نوعًا، هي عِلّةُ سماع، وعِلّةُ تشبيه، وعلّةُ استغناء، وعلّةُ استثقال، وعلّةُ فرْق، وعلّةُ توكيد، وعلّةُ تعويض، وعلّةُ نظير، وعلّةُ نقيض، وعلّةُ حملٍ على المعنى، وعلّةُ مُشاكلة، وعلّةُ مُعادلة، وعلّةُ قُرب ومُجاورةٍ، وعِلّةُ تَغليبٍ، وعّلةُ وجوبٍ، وعلّةُ تحليلٍ، وعلّةُ إشعارٍ، وعلّةُ تضادٍ، وعلّةُ أَولى.

وقد شرح ابنُ مكتوم (ت ٧٤٩هـ) في كتابه (التذكرة)، كلَّ هذه العللِ، إلَّا علةَ التحليل. قال: «وأمَّا علةُ التحليلِ فقد اعتاصَ عليَّ شرحُها، وفكّرتُ فيها أيَّامًا فلم يظهر لي فيها شيءٌ»[٧].

كما عالجها أبو البركاتِ الأنباريُّ (ت ٥٧٧هـ)، وفق منهج أصول الفقه، وعمِل على تقوية العلّة ضد جهاتِ نقضها، واقترحَ حلًّا لمشكلة انعكاسها، التي أثارها

١) السابق /١٥٨ – ١٥٩.
٢) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي /٥١ – ٨٢، وأصول التفكير النحويّ /١٦٤.
٣) ينظر: الأصول في النحو ٣٥/١.
٤) ينظر: ينظر الإيضاح في علل النحو /٦٤.
٥) ينظر: الخصائص ١٦٤/١.
٦) ينظر: ثمار الصناعة في علم العربية /٤٣.
٧) الاقتراح للسيوطي /١٠٠.

الدينوريُّ، ومارسها بوضوح في كتابةِ أسرارِ العربيةِ[١].

وتميَّزت هذه المرحلةُ بظهور خليطٍ من العلل النحويّةِ الخالصة مع عِلَلٍ أُخرى كلاميَّة، وظهور التآليفُ المتخصصةُ في العلل، ككتاب علل النحو للورَّاق (ت ٣٢٥هـ)، وبروزِ اتّجاهٍ معارضٍ للإسراف في استعمال العلل[٢].

٤.**مرحلة المراجعة والاستقرار**: تبدأ هذه المرحلةُ من بداية القرن السابع الهجريّ، وظهر فيها اتجاهان للنحاة؛ الأولُ: نَزَعَ إلى جمع عللِ النحاةِ السابقين، والترجيحِ بينها، كما في شرح المفصل لابن يعش، وشرح الكافية للرضي، وهمع الهوامع للسيوطي، والآخر: نَزَعَ إلى اختيار علّةٍ مناسبة أو أكثرَ والسكوت عن العلل الأخرى، كما في المختصرات النحويّة، نحو: الكافية لابن الحاجب، وقطر الندى لابن هشام[٣].

وتميَّزت هذه المرحلةُ بالإكثار من العلل، ومزجها بالمصطلحات الفلسفيّة والمنطقيّة[٤].

المبحث الأول: التعليل النحويّ بالمشابهَة في المعربات عند الشريف عمر الكوفيّ في كتابه البيان في شرح اللمع لابن جنّي

المسألة الأولى: علّة إعراب (كِلَا)

من الملحقات بالمثنى (كلاهما)، وتلحق به إذا أضيفت إلى ضمير، وتُعرب إعراب الاسم المقصور إذا أضيفت إلى اسم مقصور. هذا ما قرره النحاة[٥]، وقد اعتلَّ الشريف الكوفي لهذا الإعراب بأنَّ (كلا) تُشبه (على) و(لدى)، و(إلى). قال: «وإنْ أضفتهما إلى المضمر كانتا في النصيبِ والجرِّ بالياء، وفي الرفع بالألف، وإنَّما كان كذلك؛ لأنّهما أشبها (على) و(لدى) و(إلى)، وهذه الحروف تكون مع المظهر على كلِّ حالٍ بالألف، فإذا صرت إلى المضمر جعلت مكان الألف في حالِ النصب والجرّ ياءً؛ لأنَّ (على) و(إلى) و(لدى) لا يقعْنَ موقع رفعٍ فبقي الرفعُ على ما كان

١) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي /٧٤.
٢) ينظر: السابق /٧٩ – ٨١.
٣) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي /٨٢.
٤) ينظر: السابق /٨٩ – ٩١.
٥) ينظر: اللمع لابن جنّي /٨٥، والمرتجل في شرح الجمل /٦٨، وشرح ابن عقيل ٥٧/١.

عليه»[١].

ووجه الشبه الجامع بينهما أن ألف (كلا) عند إضافتها لاسم تظل كما هي دون تغيير، فيقال: جاء كلا الرجلين، كما هي الحال في ألف (على) وأخواتها، بينما تتحول هذه الألف إلى ياءٍ في حال النصب والجر، فيُقال: رأيتُ الرجلين كليهما، ومررتُ بالرجلين كليهما، كما هي الحال في ألف (على) وأخواتها حين نقول (عليك) وإليك ولديك.

وهذا الذي ذكره قد أشار إليه ابنُ جنّي من قبل. قال: «فإذا قلتَ إنَّ انقلابَ ألفِ (كلا) و (كلتا) هو لعلة أنَّهما أشبهتا (على) قيل لَكَ: وألف التثنية أيضًا انقلبت لعلة»[٢].

واعتمد بعض العلماء بعد الشريف الكوفيّ هذه العلة، منهم ابنُ الخشاب، وابنُ منظور[٣]، والمرادي[٤]، والزّبيدي[٥]. قال ابن الخشاب: «وإنما شُبهت (كلا) و(كلتا) بعلى وإلى، فجرى عليهما حكمُهما؛ لأنَّ الإضافة تلزم هاتين، أعني كلا وكلتا، كما أنّ (على) و(إلى) تلزمان اسمًا تدخلان عليه، ولا تنفردان بأنفسهما، فقلبت ألفاهما مع الضمير كما قلبت ألفا الحرفين، أعني على وإلى»[٦].

ولم يرتضها ابنُ مالك مستدلًا بأنَّ ألف (كلا) في لغة كنانة تنقلبُ إلى ياء ولو صَحَّ ما قاله الشريف لم تنقلبْ. قال: «ولو كان الأمرُ كما قال لامتنع انقلابُ ألفها مع الظاهر في لغة كنانة[٧] كما يمتنع عندهم وعند غيرهم انقلابُ ألف (لدى)، و(على) و(إلى) مع الظاهر»[٨].

وأيَّده أبو حيّان[٩]، وناظر الجيش[١٠]، مُستدِلَّين بأمرين أولهما: أن مناسبة

١) البيان في شرح اللمع ٢٨٣.
٢) سر صناعة الإعراب ٧٠٠/٢.
٣) ينظر: لسان العرب ٢٢٩/١٥.
٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣٢٨/١.
٥) ينظر: تاج العروس ٤١٤/٣٩.
٦) المرتجل في شرح الجمل /٦٨.
٧) حكاها عنهم الفرّاء قال: «يقولون: رأيتُ كِلَي الرجلين، ومررتُ بكِلَي الرجلين، وهي قبيحة». معاني القرآن ١٨٤/١.
٨) شرح التسهيل ٦٨/١.
٩) ينظر: التذييل ٢٥٩/١.
١٠) ينظر: تمهيد القواعد ٣٢٦/١.

كلا للمثنى أقوى من مناسبتهِ للدى وعلى وإلى، وثانيهما: أنّ تغيّر ألف (كلا) حادثٌ من تغيّرِ عامل، وتغيُّر ألف (لدى) وأختيهما حادثٌ بغير عاملٍ فتَبَايَنَا.

المسألة الثانية: علَّة إعراب الأفعال الخمسة.

الأفعال الخمسة هي كل فعل مضارع اتصلت به ألف الاثنين نحو: يذهبان وتذهبان، أو وواو الجماعة نحو: يذهبون وتذهبون، أو ياءُ المخاطبةِ نحو: تذهبين، وترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها(١).

واعتلَّ الشريفُ الكوفيُّ لهذا الإعراب بعلّتين، الأولى: أنَّ النون التي يُرفعُ المضارعُ بثبوتها ويُنصب ويجزم بحذفها تُشبه حروف المدِّ في الغنَّة التي تخرج من الخيشوم. والثانية: أنَّ النصب في هذه الأفعال قد حُمِل على الجزم كما قد حُمِل النصبُ في الأسماء المثناة والمجموعة جمع سلامة على الجرّ. والعلّة في الوجهين علّة مشابهة؛ فأمَّا الأولى فواضحة بيِّنة، وأمَّا الأخرى فلأنَّ هذه الأفعالَ والأسماءَ المثناة والمجموعة يشتركان في الإعراب بالحركات الفرعية. قال: «فإنْ قال قائلٌ: قد زعمتم أنَّ إثباتَ النونِ علامةُ الرفع وحذفها علامةُ النصبِ والجزمِ، وهذا إعرابٌ، فكيف يجوز أن يدخلَ الإعراب في كلمةٍ ليس لها حرف إعراب؟ .. قيل له: لمَّا كان هذا الفعلُ مضارعًا مُعربًا غيرَ مبنيٍّ، وكلُّ معربٍ يستحق إعرابًا جاؤوا بالنون بعد الفعل تدلُّ على الإعراب ... وأيضًا فإنّها أشبهت حرفَ العلة لما فيها من الغُنَّة، فلمَّا كانت حروف العلة تَثبتُ في الرفع والنصبِ، وتسقطُ في الجزمِ، فكذلك النون، وجُمِلِ النصب على الجزمِ، كما حُمِلَ النصبُ على الجرِّ في تثنيةِ الأسماءِ المظهرةَ وجمعها؛ لأنَّ الجرَّ أصلٌ في الأسماءِ، والجزمُ أصلٌ في الأفعالِ»(٢).

فأمَّا الوجهُ الثانيّ وهو أن النصب في الأفعالِ قد حُمِلَ على الجزمِ كما قد حُمِل النصب في المثنى والجمع على الجرِّ، فقد سبقه إليها سيبويه حيث قال: «فجعلوا إعرابه في الرفع ثباتَ النونِ، لتكونَ له في التثنية علامةً للرفع ... وحذفوها في الجزمِ، كما حذفوا الحركة في الواحد، ووافق النصبُ الجزمَ في الحذفِ، كما وافق النصبُ الجرَّ في الأسماءِ؛ لأن الجزمَ في الأفعالِ نظيرُ الجرِّ في الأسماءِ»(٣).

وكذلك صنع المبرّدُ في قوله: «فإن أردتَ جزمَه حذفتَ هذه النونَ، والنصبُ

١) ينظر: شرح قطر الندى /٥٥.
٢) البيان في شرح اللمع /٤٢٢ – ٤٢٣.
٣) الكتاب ١/١٩.

داخلٌ هنا على الجزمِ، كما دخلَ في تثنيه الاسم على الجرِّ؛ لأنَّ الجزمَ في الفعلِ نظيرُ الجرِّ في الاسم»[١].

وجمع الصيمريُّ بين الوجهين السابقين اللذيْن نَصَّ عليهما الشريف الكوفيّ وذكر سيبويه أحدهما، فقال: «وإنما كانت النونُ علامة الرفع ... لأنّ فيها مشابهةً من حروف المدّ واللين التي تكن للإعراب، لأنّها غُنَّةٌ تخرج من الخيشوم، وكُسِرتْ النون في فعل الاثنين لسكونها، وسكون الألف قبلها على أصل التقاء الساكنين، وفُتحت في فعل الجماعة وفعل المؤنث لأنّها وقعتْ بعدَ واو مضموم ما قبلها، وياء مكسور ما قبلها، فوجب لها الفتح استخفافًا، وحُمِل النصبُ في هذا الموضعِ كما حُمِل النصبُ على الجرِّ في تثنية الأسماءِ وجمعها، لأنَّ الجزمَ في الأفعال نظيرُ الجر في الأسماء»[٢].

وعَلَّل السهيلي لإعرابها بعلّتين، الأولى هي علة سيبويه وهي مشابهتها للجمع المذكر السالم والمثنى من حيث انتهاؤهما بحرف مدّ ولين، والأخرى وقوع هذه الأفعال موقع الأسماء[٣]. قال: «وأما إلحاق (النون) بعد حروف المدّ في هذه الأفعال الخمسة، فحُملتْ على الأسماء التي في معناها المجموعة جمع السلامة والمثنَّاة، نحو: (مسلمون) و(مسلمان) ... ثم شبَّهوا بها هذه الأمثلة الخمسة، فألحقوا النون فيها في حال الرفع، لأنها إذا كانت مرفوعةً كانت واقعةً موقعَ الاسم، فاجتمعَ فيها وقوعُها موقعَ الاسم ومضارعتُها له في اللفظِ؛ لأنَّ آخرها حرفُ مدّ ولين»[٤].

ولمّا رأى أنّ هذه الأفعال في حال النصب والجزم لا تُحقّق العلّة الأخرى، وهي وقوع هذه الأفعال موقع الأسماء، رأى إعرابَها بحركات مقدّرة قبل الضمائر. قال: «وأنت إذا أدخلتَ النواصبَ والجوازمَ لم تقع موقعَ الأسماء؛ لأنّ الأسماءَ لا تكون بعد عوامل الأفعال، فبعدت عن الأسماء .. فإن قيل: فأين الإعراب فيها في حال النصب والجزم؟. قُلنا: مقدّر، كما هو في كل اسم وفعل آخره حرف مدّ ولين»[٥].

وخلاصةُ القول فيما قاله النحاة في علل إعراب هذه الأفعال ثلاثةُ أقوال

١) المقتضب ٨٢/٤.
٢) التبصرة والتذكرة للصيمري ٩٣/١.
٣) ينظر: أبو القاسم السهيلي ومذهبه في النحو /٣٣٣.
٤) نتائج الفكر /٨٤.
٥) السابق /٨٥.

هي:

١-مضارعتها للأسماء المثناة والمجموعة جمع مذكر سالمًا من حيث وجودُ حروف المدّ واللين فيها جميعًا.

٢-حَملُ النصب على الجزم في الأفعال مشابهةً لحمل النصب على الجرِّ في الأسماء المثناة والمجموعة.

٣-وقوعها موقع الأسماء، وقال به السهيليُّ خاصةً.

المسألة الثالثة: علّة عمل كان وأخواتها.

كان وأخواتُها ترفع الاسمَ وتنصب الخبر. واعتلَّ الشريفُ الكوفيُّ لرفع المبتدأ بعد هذه الأفعال بشبهه بالفاعل، وأما الخبر فنُصِب لشبهه بالمفعول. قال: «ولما كانت هذه الأفعالُ داخلةً على المبتدأ والخبر ارتفع المبتدأ بعدها تشبيهًا بالفاعل من حيث إنَّه واقعٌ بعد فعل، وإنْ لم يكنْ فاعلًا في الحقيقة فهو مشبَّهٌ بالفاعل. وانتصب الخبرُ تشبيهًا بالمفعول به وإنْ لم يكنْ مفعولًا من حيث إنَّه واقعٌ بعد فعلٍ واسمٍ كقولك: ضربَ زيدٌ عمرًا»[١].

ووجه المشابهة بينهما – كما يفهم من سياق النصّ – أنَّ اسم كان وخبرها يقعان بعد أفعال كما هي الحال في الفاعل والمفعول به.

وهذه العلّة هي ذاتُها التي ساقها النحاةُ من قبل. قال ابنُ السّراج: «فأدخلوها على المبتدأ وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيهًا بالفاعل، ونصبوا بها الخبر تشبيهًا بالمفعول فقالوا: كان عبدُالله أخاك، كما قالوا: ضربَ عبدُالله أخاك»[٢].

وأضاف ابنُ السرّاج علّة أخرى لعمل (كان) هي عِلّةُ مفارقة، وتتلخَّص في أنّ (كان) تدلّ على الزمن فقط، بينما تدلّ الأفعال الأخرى على الزمن والحدث. قال: «فأمَّا مفارقتُها للفعل الحقيقي فإن الفعل الحقيقيّ يدلُّ على معنىً وزمان ... و(كان) إنما يدلُّ على ما مضى من الزمان فقط»[٣].

الجدير بالذكر أنَّ علّة المشابهة قائمة على الرأي البصري الذي يرى أنَّ نصب الخبر في هذا الباب تشبيهًا بالمفعول، لا على الرأي الكوفيّ الذي يرى أنّ المنصوب بعد كان حالًا لا خبرًا[٤].

---

١) البيان في شرح اللمع /١٣٩.

٢) الأصول في النحو /٨٢.

٣) السابق /٨٢.

٤) ينظر: الإنصاف ٨٢١/٢، وهمع الهوامع ٤٠٩/١.

واعتمد هذه العلَّة كثيرٌ من النحاةِ منهم: ابن الناظم[١]، وابنُ الصائغ[٢]، وأبو حيّان[٣]، وابنُ هشام[٤]، وناظرُ الجيش[٥]، والعينيُّ[٦]، والأزهريُّ[٧]، والسيوطيُّ[٨].

المسألة الرابعة: علّة جواز تقديم خبر (كان) وأخواتها على أسمائها.

يجوز في باب كان وأخواتها تقديم أخبارها على أسمائها، خلافًا لابن درستويه في ليس ولابن معطي في دام، فيقال في كان عبدُالله أخاك: كان أخاكَ عبدُالله[٩]، ما لم يكن هنالك ما يوجب التقديم أو يمنعه[١٠].

واعتلَّ الشريفُ الكوفيُّ لهذا الحكم بأنَّ هذه الأفعالَ تجري مُجرى الأفعال الحقيقية، فكما جاز تقديم المفعول في الأفعال جاز تقديم الخبر في (كان). يقول: «اعلمْ أنّ (كان) وأخواتها لما كانت افعالًا متصرفة أُجريت مُجرى الأفعال في تقديم المفعول. فكما تقول: ضرب زيدٌ عمرًا، وضربَ عمرًا زيدٌ، وعمرًا ضربَ زيدٌ، كذلك كانت (كان) وأخواتُها ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم آية ٤٧]»[١١].

ولم يُخرج فيما قاله الشريف الكوفيُّ عما قرره سلفُ النحاة، فهذا سيبويه يعتلُّ بالعلّة ذاتها في قوله: «وإن شئت قلت: كانَ أخاكَ عبدُالله، فقدَّمتَ وأخَّرتَ، كما فعلتَ ذلك في (ضربَ)؛ لأنّه فعلٌ مثله، حالُ التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضربَ)، إلَّا أنّ اسم الفاعلِ والمفعول فيه لشيءٍ واحدٍ»[١٢].

وكذلك اعتلَّ بها الأنباريّ من بعده في قوله: «فإن قيل: فهل يجوز تقديم

١) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك /٩٢.
٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٥٦٨/٢.
٣) ينظر: التذييل والتكميل ١١٦/٤.
٤) ينظر: أوضح المسالك ٢٢٦/١.
٥) ينظر: تمهيد القواعد ١٠٦٨/٣.
٦) ينظر: المقاصد النحوية ١٣٤٤/٣.
٧) ينظر: شرح التصريح ٢٣٣/١.
٨) ينظر: همع الهوامع ٤٠٩/١.
٩) ينظر: الإنصاف ٦٩/١، وأوضح المسالك ٢٣٧/١.
١٠) ينظر: شرح التسهيل ٣٤٨/١.
١١) البيان في شرح اللمع /١٤٦.
١٢) الكتاب ٤٥/١.

أخبارها على أسمائها؟ قيل: نعم يجوز، وإنما جاز ذلك لأنها لمّا كانت أخبارُها مُشبهةً بالمفعول، وأسماؤها مشبهةً بالفاعل، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل، فكذلك ما كان مُشبّهًا به»[١].

واستدلّ العكبريّ لقوة هذا التعليل بأن الخبر يُصبحُ مفعولًا ثانيًا في باب ظن. قال: «والثاني أن الخبر يشبه المفعولَ لأنه قد يصير مفعولًا في قولك: ظننتُ زيدًا قائمًا، والمفعول يجوز تقديمه، وكذلك خبر (كان) يتقدم على اسمها»[٢].

وعرض في موضع آخر رأي البصريين والكوفيين في ناصب الخبر، واختار رأي البصريين لشبهه بالمفعول. قال: «وأما الخبر فمنصوبٌ بـ (كان) عند البصريين، وقال الكوفيون ينتصب على القطع يعنون الحال، والدليل على انتصابه بـ (كان) أنه اسمٌ بعد الفعل والفاعل، وليس بتابعٍ له فأشبه المفعول به ولا يصح جعله حالًا لأن الحال لا يكون معرفة ولا مضمرًا ولا يصح حذفه وليس كذلك خبر كان لأنه مقصود الجملة»[٣].

وهناك عِلّةٌ أخرى أباحت هذا التصرف في باب كان، وهو شبهها بالأفعال من حيث قبولُها علاماته، كدخول السين وسوف وقد على أفعالها المضارعة، والتاء في نحو كنتُ، وقد في نحو قد كان. نلمس هذا في قول ابن يعيش «ومشبَّهة بها» في قوله: «واعلم أنَّ هذه الأفعال لما كانت متصرفة تصرُّف الأفعال الحقيقية ومشبَّهةٌ بها، جاز في خبرها ما هو جائزٌ في المفعول من التقديم والتأخير فتقول: كان زيدٌ قائمًا، وكان قائمًا زيدٌ»[٤].

المسألة الخامسة: علّة تسمية المفعول فيه ظرفًا.

ينقسم المفعول فيه إلى قسمين هما ظرفُ الزمان وظرف المكان، وقد اعتلّ الشريفُ الكوفيّ لتسميته ظرفًا بقوله: «وإنّما سُمّيت ظروفًا؛ لأنّها اشتملت على الأشياء وحَلَّت الأشياءُ فيها، فَشُبِّهت بظروف الأواني التي تَحُلُّ فيها الأشياءُ»[٥].

ويُؤيِّده في هذا انَّ الظرفَ في العربية هو الوعاء. قال أبو منصور الأزهريّ:

---

١) أسرار العربية /١٣٥

٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١٤٢/١.

٣) اللباب في علل البناء والإعراب ١٦٧/١.

٤) شرح المفصل ٣٤٥/٤.

٥) البيان في شرح اللمع /٢٠٤ – ٢٠٥.

«الظرفُ وعاءُ كلِّ شيءٍ حتى إنَّ الإبريقَ طرفٌ لما فيه ... والظريف مشتقٌ من الظرف وهو الوِعاء كأنَّه جَعَل الظريفَ وِعاءً للأدب ومكارم الأخلاق»[١].

وهي تسمية تُناسب المُسمَّى لأنَّ النحاةَ لا يُسمون الزمانَ والمكانَ ظرفًا إلَّا إذا تضمَّن معنى (في) الظرفية. يقول ابن جنّي: «اعلمْ أنّ الظرفَ كلُّ اسمٍ من أسماء الزمان أو المكان يُراد فيه معنى (في)، وليست في لفظه، كقولك: قُمتُ اليوم وجلستُ مكانك، لأنّ معناه قمتُ في اليوم وجلستُ في مكانك»[٢].

فإذا امتنع تقدير (في) لم تكن ظرفًا، وكانت بحسب موقعها من الإعراب. يقول البطليوسي: «فإنّ الظروفَ إنّما صارت لِما تَضَمَّنه من معنى (في)، وإذا لم يَجُز أن تُقدّر بفي لم تكن ظروفًا»[٣].

واعتلّ بهذه العلّة من بعده نحاةٌ كثير منهم ابن الأثير[٤]، وابنُ مالك[٥]،وأبو حيّان[٦]، وناظر الجيش[٧]، والأزهريّ[٨]، ومنهم ابن يعيش الذي قال: «لأنَّها أوعيةٌ لما يُجعل فيها، وقيل للأزمنة والأمكنة: ظروف؛ لأنّ الأفعال تُوجد فيها، فصارت كالأوعية لها»[٩].

ويُسمي الكسائيّ الظروفَ صفةً[١٠]، ويُسميها الفرّاءُ محالَّ[١١] أمّا البصريون فيسمُّونها مجازًا ظروفًا[١٢]؛ واعترضهم الكوفيون بأن «الوعاء المتناهي الأقطار، وليس اسم الزمان والمكان كذلك»[١٣]، وأُجيبوا بأنَّهم تجوّزوا في ذلك واصطلحوا عليه،

١) تهذيب اللغة ٢٦٨/١٤، وينظر: المحكم والمحيط الأعظم ٢٤/١٠.
٢) اللمع في العربية /٥٥.
٣) إصلاح الخلل الواقع في الجمل /١٣٥.
٤) ينظر: البديع في علم العربية ١٥٠/١.
٥) ينظر: شرح التسهيل ٢٠٥/٢.
٦) ينظر: التذييل والتكميل ٢٥٦/٧.
٧) ينظر: تمهيد القواعد ١٩١٤/٤.
٨) ينظر: شرح التصريح ٥١٥/١.
٩) شرح المفصل ٤٢٢/١.
١٠) ينظر: الأصول في النحو ٢٠٤/١.
١١) ينظر: معاني القرآن ٢١٨/٣، والأصول في النحو ٢٠٤/١.
١٢) ينظر: الأصول في النحو ٢٠٤/١.
١٣) حَاشية الصبان ١٨٣/٢، ومعاني النحو للدكتور السامرائي ١٧٧/٢.

ولا مشاحة في الاصطلاح[١].

المسألة السادسة: علّة وجوب نصب المستثنى بعد كلام تام موجب.

النحاة على أنه إذا وقع المستثنى بـ (إلَّا) بعد كلام تام موجب وجب نصبه نحو: قام القوم إلا زيدًا[٢]. واعتلّ الشريف الكوفيّ لوجوب نصبه بشبهه بالمفعول به. قال: «الاستثناء ينتصب تشبيهًا بالمفعول به؛ لأنّه واقعٌ بعد كلام تامٍ، كما أنّ المفعول به واقعٌ بعد كلامٍ تامٍ»[٣].

وبهذه العلة اعتلّ الكسائي على أحد قوليه[٤]، والورّاق[٥] وقريبٌ منها رأي المبرد[٦]، والزجاج[٧]، وبعض الكوفيين[٨] الذين يرون أنَّ الناصب للمستثنى هو (إلّا) نيابةً عن الفعل أستثني[٩] وهذا يعني – عندهم – أنّ المستثنى منصوب بفعل محذوف فهو في حكم المفعول به.

ولا يتوافق هذا مع رأي سيبويه؛ لأنّ المستثنى عنده منصوب لمخالفة ما بعد إلّا لما قبلها، فالعلة – عنده – علّة مخالفة لا مشابهة. قال: «هذا بابٌ لا يكون المستثنى فيه إلّا نصبًا؛ لأنّه مُخرجٌ مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهمًا، وهذا قولُ الخليل – رحمه الله –، وذلك قولك: أتاني القومُ إلّا أباكَ، ومررتُ بالقومِ إلّا أباكَ، والقومُ فيها إلّا أباك، وانتصب الأبُ إذْ لم يكن داخلًا فيما دخل فيه ما قبله»[١٠].

ومع أن العلّة عند سيبويه علّة مخالفة إلّا أنّ العامل عنده في المستثنى ما قبل إلّا. قال متمّمًا النص السابق: «وكان العاملُ فيه ما قبله من الكلام»[١١].

---

١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٣٨٩/٣، وحاشيَة الصبان ١٨٣/٢.
٢) ينظر: المقتضب ٤٠١/٤، والأصول في النحو ٢٨١/١، والإيضاح العضدي /٢٠٥.
٣) البيان في شرح اللمع /٢٣١.
٤) ينظر: الإنصاف ٢٦١/١.
٥) ينظر: علل النحو /٣٩.
٦) ينظر: المقتضب ٣٩٠/٤.
٧) ينظر: الإنصاف ٢٦١/١.
٨) ينظر: الإنصاف ٢٦٠/١.
٩) ينظر: شرح المفصل ٤٧/٢.
١٠) الكتاب ٣٣٠/٢ – ٣٣١.
١١) الكتاب ٣٣١/٢.

وعلى علّة سيبويه سار نحاةٌ منهم: الأخفش[١]، وابن شُقير[٢]، وابن يعيش[٣]، كما وافقه الكسائي[٤] في علّة المخالفة وخالفه في الناصب للمستثنى؛ لأنّه يرى أن الناصب له معنى المخالفة فالتقدير عنده في نحو: قام القومُ إلّا زيدًا هو: قام القوم إلّا أنّ زيدًا لم يقُم[٥].

ورُدَّ رأيُه بأنَّ «الخلافَ لو كان يُوجبُ النصبَ لأوجبه في قولك: قام زيدٌ لا عمرٌو؛ لأنّ ما بعد (لا) مخالفٌ لما قبلها»[٦].

المسألة السابعة: علَّة وجوب نصب المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه.

إذا تقدَّمَ المستثنى على المستثنى منه فالنحاةُ على وجوب نصب المستثنى، سواء كان الكلام موجبًا أو غير موجب، نحو: ما قام إلّا زيدًا القومُ[٧] واعتلَّ الشريف الكوفيّ لهذا الحكم بأنَّ الحكم الإعرابي الآخر المشارك للنصب في هذا الباب هو الرفع، والرفع إنما يكون على البدل، وهو ممتنع؛ لأنّ البدل لا يتقدمَ على المبدل منه، كما هي الحالة في الصفة، حيث لا تتقدّمَ على موصوفها. قال: «اعلمْ أنه إذا تقدَّم المستثنى لا يجوز غيرُ النصبِ؛ لأنّ الرفعَ إنّما يكون على البدل، والبدلُ لا يجوز أن يتقدّم على المبدل منه، كما لا تتقدّم الصفة على موصوفها، فإذا بَطَلَ الرفعُ فليس غيرُ النصبِ»[٨].

وهذا التعليل يتوافق مع ما جاء عند سيبويه في قوله: «وزعم الخليلُ – رحمه الله – أنّهم إنَّما حملَهم على نصب هذا أنَّ المستثنى إنَّما وجهه عندهم أن يكون بدلًا ولا يكون مبدلًا منه؛ لأنَّ الاستثناءَ إنَّما حدُّه أنْ تَدَاركه بعد ما تنفي فتُبدِلَه، فلمَّا لم يكن وجهُ الكلام هذا حملوه على وجهٍ قد يجوز إذا أَخَّرْتَ المستثنى، كما أنَّهم استقبحوا أن يكون الاسمُ صفة في قولهم: فيها قائمًا رجلٌ، حملوه على وجهٍ قد يجوز

١) ينظر: معاني القرآن ١٢٢/١ – ١٢٣.
٢) ينظر: الجمل في النحو المنسوب للخليل /٧٦.
٣) ينظر: شرح المفصل ٤٦/٢.
٤) ينظر: الإنصاف ٢٦١/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢.
٥) ينظر: الإنصاف ٢٦١/١.
٦) شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٣/٢.
٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني /٥١٥، وشرح المفصل ٥٢/٢، وأمالي ابن الحاجب ٣٧٩/١، واللمحة في شرح الملحة ٤٦٨/١.
٨) البيان في شرح اللمع /٢٣٨.

لو أخَّرتَ الصفة، وكان هذا الوجهُ أمثلَ عندهم من أن يحملوا الكلام على غير وجهه»[١].

ومعنى كلامه أنه لو لم يُنصب المتقدّم على الاستثناء لأعربَ بدلًا، والبدل لا يتقدمُ على المبدل منه، كما لا تتقدم الصفةُ على موصوفها في نحو: فيها رجلٌ قائم حين تقول فيه: فيها قائمًا رجلٌ. قال المبرّد: «فلَّما قدّمتَ المستثنى بَطل وجهُ البدلِ فلم يبقَ إلّا الوجهُ الثاني. ومثال هذا قولك: جاءني رجلٌ ظريفٌ فتجعلُ طريفًا نعتًا لرجل، ويجوز: جاءني رجلٌ طريفًا على الحال، فإذا قلتَ: جاءني ظريفًا رجلٌ بَطَلَ الوجهُ الجيدُ؛ لأنّ رجلًا لا يكون نعتًا، فصار الذي كان هناك مُجازًا لا يجوز غيره»[٢].

وعلّلَ أبو علي الفارسي لعدم جواز البدلية ههنا بأن القولَ بها يؤدِّي إلى إبدال المستثنى منه من المستثنى، وهو عكس ما عليه الباب. قال: «هذا بابُ ما يُقدَّم فيه المستثنى، وذلك قولك: ما فيها إلَّا أباكَ أحدٌ. قال أبو علي: لو رفعتَ المستثنى إذا قدّمتَه لأبدلتَ المستثنى منه من المستثنى، وهذا عكس ما عليه هذا الحدُّ؛ لأنَّك إنّما تُبدلُ المستثنى من المستثنى منه، لا المستثنى منه من المستثنى»[٣].

وبعلة سيبويه والشريف الكوفيّ اعتلَّ نحاةٌ منهم: ابنُ يعيش[٤]، وابنُ مالك[٥]، وناظر الجيش[٦]، وأوردوا على ذلك قولَ الشاعر[٧]:

فمـــــاليَ إلَّا آلَ أحمـــــدَ شـــــيعةٌ ومـــاليَ إلَّا مَشْـــعَبَ الحـــقِّ مَشْـــعَبُ

والشاهد فيه «نصب (آل أحمدَ) لمـّا قَّدمه، ولو أَخَّره لكان الوجهُ فيه البدل، وكان يقولُ: ومالِيَ شِيعةٌ إلَّا آلُ أحمدَ، فجعل (آلُ أحمد) بدلًا من شيعة، وكان يجوز فيه النصب على الاستثناء، فإذا تقدَّم لم يكن فيه إلَّا النصب؛ لأنّه لا يجوز فيه بدل

١) الكتاب ٣٣٥/٢.
٢) المقتضب ٣٩٧/٤.
٣) التعليقة على كتاب سيبويه ٦٥/٢.
٤) ينظر: شرح المفصل ٢٢/٢.
٥) ينظر: شرح التسهيل ٢٩١/٢.
٦) ينظر: تمهيد القواعد ٢١٦٠/٥.
٧) للكُميت في المفصل للزمخشري /٩٧، وبلا نسبة في: المقتضب ٣٩٨/٤، واللمع لابن جنّي /٦٨، وأوضح المسالك ٢٣١/٢.

الأول من الثاني، والمتقدّم من المتأخر»[١].

المسألة الثامنة: علّة تنكير الحال.

نَصَّ الشريف الكوفيّ على أنَّ الحال إنّما نُكّر لمشابهته التمييز النكرة. قال: «وتُشبهُ التمييز من حيث إنَّ الحالَ تحتمِلُ وجوهًا، فإذا أردتَ إحدى هيئات ذي الحال ذكرتها، والتمييز مكون لما يحتملُ أعدادًا فتبيينهُ بأحدها، وأيضًا فإنّ الحال نكرةٌ كما إن التمييز نكرة»[٢].

وفي موضع آخر قال: «ولفظُ المميِّز، لا يكون إلَّا نكرةً، وهو يُشبه الحال من وجهٍ، وذلك أنَّ الحال لا يكون إلَّا لإرادتكَ إحدى هيئات ذي الحال، كما أَنَّ التمييز يكون لما يحتملُ وجوهًا فتبيّنه بأحدها»[٣].

ويُفهم من نصيّة أن علّةَ المشابهة بينهما تعود لأمرين أولُهما أن كليهما نكرة، والآخر أنَّ كلًّا منهما بالنسبة إلى صاحبه يُعدُّ مُبيّنًا له، ورافعًا للإبهام عنه.

وهذا يتعارض مع ما جاء عند المبرد، لأنّ تنكيرَ الحالِ عنده ليس لأجل مشابهته بالتمييز وإنّما لأجل التفريق بينه وبين النعت، فالعلةُ عنده عِلّةُ فرقٍ. يقول: «اعلمْ أَنَّك إذا قلتَ جاءني عبدُالله، وقصد إلى زيدٍ، فخفتَ أن يعرفَ السامعُ اثنين أو جماعةً اسم كلِّ واحد منهم عبدالله أو زيد قلتَ: الطويل أو العاقل أو الراكب، أو ما أشبه ذلك من الصفات ... فإن لم تُرِدْ هذا وأردتَ الإخبار عن الحالِ التي وقَعَ فيها مجيئهُ قلتَ: جاءني زيدٌ راكبًا أو ماشيًا، فجئتَ بعده بنكرة لا تكون نعتًا له، لأنّه معرفة، وذلك أنّك لم ترِدْ جاءني زيدٌ المعروف بالركوب والمشي، فيكون تحليةً بما قد عُرف، وإنَّما أردتَ مجيئهُ وقع في هذه الحال»[٤].

ووافق المبرّدَ في أنَّ الحال إنَّما نُكّر لأجل التفريق بينه وبين الصفة نحاةٌ منهم: ابنُ السراج[٥]، والأنباري[٦]،وابنُ الحاجب[٧].

---

١) شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٣٣/٢.
٢) البيان في شرح اللمع /٢١٨.
٣) السابق /٢٢٥.
٤) المقتضب ١٦٦/٤.
٥) ينظر: الأصول في النحو ٢١٣/١.
٦) أسرار العربية /١٧٨.
٧) أمالي ابن الحاجب ٤٠٠/١.

واعتلّ الفرّاء من قبله لتنكير الحال على أنها مبنية على معنى الشرط، فمعنى يجيء عبدالله راكبًا: إنْ ركبَ، ومتى ركبَ، ورُدَّ بأنه دعوى لا دليل عليها[١].

وجمع الورّاق بين علتي الشريف الكوفيّ والمبرّد. قال: «إنّما وجب أن تكون الحال نكرةً لأمرين: أحدهما: أنها زائدة لا فائدة فيها للمخاطب، فلو كانت معرفةً لم يستفدْها المخاطبُ، ومع ذلك فلو جُعلت معرفةً لَجَرتْ مجرى النعت لما قبلها من المعرفة ... والوجه الثاني: وهو أجود الوجهين أن الحالَ هي مُضارعة للتمييز؛ لأنّك تبيّنُ بها، كما تبيّن بالتمييز نوعَ المميّز»[٢].

وقد سبق الجرجانيُّ الشريفَ الكوفيّ في القول بعلة المشابهة قال: « إنّ الحال يُشبه التمييز من وجهين: أحدُهما أنَّه نكرة، كما أنّ التمييز كذلك، لا تقول: جاءني زيدٌ الراكب ... كما لا تقول: عِشرون الدرهمَ، والوجه الثاني: أنّ فيه بيانًا وكشفًا للإبهام، كما أنّ التمييز كذلك»[٣].

وكذلك صنع ابنُ بشاذ إلَّا أنَّهُ أضاف عليها أنَّ الحالَ فضلةٌ وهي خبرٌ في المعنى، وتبعه السُّيوطيُّ[٤]. قال ابن بشاذ: «فالعلّة في كونها نكرة أنَّها فضلةٌ، وأصل الخبر أن يكون نكرة وكذلك يجب في فضلته، ولأنَّها مشبهةٌ للتمييز في البيان فوجب أن تكون نكرة كالتمييز»[٥].

والعلَّةُ الوجيهة لتنكير الحال هي ما ذهب إليه المبرّد من أن تنكيرهُ علامة فارقة يتميز بها عن النعت، وأما علّةُ المشابهة بينه وبين التمييز فهي من الضعف بمكان؛ لأنّه اعتلَّ بعلّةٍ لم يُجمع العلماء عليها وهي إنما نُكّر تشبيهاً بالتمييز النكرة، والبصريون وحدهم يوجبون تنكيره، وأمَّا الكوفيون فيُجيزون تعريفه[٦].

المسألة التاسعة: علّة منع تقديم معمول المصدر عليه.

لا يجوز تقديمُ معمولِ المصدرِ عليه إلَّا إذا كان بدلًا من فعله نحو: عملَك إتقانًا، والأصل: إتقانًا عملَكَ، أو كان معموله ظرفًا أو مجرورًا؛ لأنّهم يتوسعون فيها

١) ينظر: التذييل والتكميل ٢٧/٩

٢) علل النحو /٣٧١.

٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٧٥/١.

٤) همع الهوامع ٣٠١/٢

٥) شرح المقدمة المحسبة ٣١٢/٢.

٦) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف ١٨٨/١، والتذييل والتكميل ٢٠٦/٩، وهمع الهوامع ٣٤٤/٢.

ما لا يتوسعون في غيرها. هذا ما قرَّره النحاة[١]، واعتلَّ الشريف الكوفيّ لهذا الحكم بأنَّ المصدر يعمل لشبهه بالفعل، والمشبَّه أنقص رتبةً من المشبَّه به. قال: «إلَّا أن المصدر لا يتقدّمُ عليه شيءٌ من معموله، ولا يُفصل بينه وبينَ معموله بأجنبي؛ لأنَّ الشيءَ إذا أشبه الشيءَ لابُدَّ أن يكون أنقصَ مرتبةً منه، والمصدرُ اسمٌ يدخله الرفعُ والنصبُ والجر، وكان من حقه ألّا يعمل في غيره، وإنما عمل بالمشابهة، كما بيَّنا، فأُلزِمَ طريقة واحدة»[٢].

وما ذكره من نقصان المشبه بالمشبَّه به هو حكمٌ ثابتٌ عند النحاة. يقول ابنُ يعيش: «قيل الشيءُ إذا أشبه الشيءَ من جهةٍ، فلابُدَّ أن يفارقه من جهات أخرى، ولولا تلك المفارقة لكانَ إيَّاه، فلم تكن المفارقةُ قادحةً في الشبه»[٣].

والذي عليه النحاةُ أنَّ علّةَ منعِ تقديم معمول المصدر المنحلّ بحرف مصدريّ أنَّ معمولَه واقعٌ في صلته، والصلةُ لا تتقدمُ على الموصول. قال ابنُ السَّراج: «واعلم أنَّه لا يجوز أنْ يتقدمَ الفاعلُ ولا المفعولُ الذي مع المصدر على المصدر؛ لأنَّه من صلته»[٤].

وبعلّةِ ابن السَّراج اعتلَّ كثيرٌ من النحاة، منهم: العكبريُّ[٥]، وابن يعيش[٦]، وابنُ جمعة الموصلي[٧]، وابنُ مالك[٨]، وصاحب حماة[٩]، وناظر الجيش[١٠]، والدماميني[١١]، والجوجريّ[١٢]، والأشموني[١٣]، والصبان[١٤].

فإذا ورد ما يُوهم تقديمُ معمولِ المصدر فالنحاةُ يُضمرون له عاملًا، أو عُدَّ

١) ينظر: شرح المفصل ٨٢/٤، والكناش في فني النحو والصرف ٣٢٥/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٤/٢، وشرح ألفية ابن معطي ١٠١١/٢.
٢) البيان في شرح اللمع /٦٠٥.
٣) شرح ا لمفصل ٣١٧/١.
٤) الأصول في النحو ١٣٧/١.
٥) ينظر: اللباب في علل البناء ٤٥١/١.
٦) ينظر: شرح المفصل ٨٢/٤.
٧) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ١٠١١/٢.
٨) ينظر: شرح التسهيل ١٠٨/٣.
٩) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف ٣٢٥/١.
١٠) ينظر: تمهيد القواعد ٢٨٣٦/٦.
١١) ينظر: تعليق الفرائد ١٦٦/٤.
١٢)ينظر: شرح شذور الذهب ٦٧٧/٢.
١٣)ينظر: شرح الأشموني ٢٠٢/٢.
١٤)ينظر: حَاشية الصبان ٤٣٣/٢.

من قبيل النادر[١]. قال ناظر الجيش: «معمول المصدر يتنزَّل منزلة الصلة من الموصول في أمرين: منع تقديمه عليه، وفصله منه بأجنبيّ، وأنَّه إن ورد ما يوهم خلاف ذلك أُضمرَ له عاملٌ، أو عُدَّ نادرًا، والعلة في ذلك كونه ينحلُّ حرف مصدريٌّ والفعل»[٢].

وفي ظنِّي أنَّه يُمكن التوفيقُ بين العلّتين؛ لأنَّ العلّة الثانية التي نَصَّ عليها ابنُ ا لسَّراج وجمهرةُ النحاة ما هي إلّا نتيجة حتمية لما نَصَّ عليه الشريفُ الكوفيُّ، لأنّ المصدر عمل تشبيهًا بالفعل فكان أنقصَ منه فلا يتصرف تصرفه حينئذٍ من تقديم معموله أو الفصل بينه وبين معموله بأجنبي.

المسألة العاشرة: علّة منع الاسم من الصرف.

من الأسماء ما يُمنع من الصرف لعلة واحدة، ومنها ما يُمنع لعلّتين، فيكون مجرورًا بالفتح نيابة عن الكسر، ولا يُنوَّن في كلِّ الأوجه الإعرابية. وقد اعتلَّ الشريف الكوفيّ لمنع الاسم من الصرف بشبهه بالفعل من وجهين، وهو أنّ الفعلَ لا يُنَوَّنُ ولا يُجرُّ. قال: «فالقولُ في ذلك أنَّ كلَّ اسمٍ لا ينصرفُ أَشبهَ الفعلَ من وجهين، فمُنِعَ ما يُمنع من الفعل، وهو الجرُّ والتنوينُ، فيكونُ في الرفع مضمومًا وفي النصبِ مفتوحًا، وفي موضع الجرّ يُحملُ على النصبِ فيُفتحُ أيضًا»[٣].

وهذه العلّةُ مَصْدرُها سيبويه، وكلُّ من قالَ من النحاةَ[٤] بهذه العلةِ من بعده تابعٌ له في قوله: «فجميعُ ما يُترك صرفُه مُضارعٌ به الفعل؛ لأنَّه إنَّما فُعِل ذلك به لأنه ليس له تمكُّنُ غيرِه، كما أنَّ الفعل ليس له تمكنُّ الاسمِ»[٥].

والذي دعاهم إلى جرِّه بالفتحة هو شبهُ الاسم بالفعلِ، فلمَّا حُرِم الفعلُ من التنوين والجرّ، حُرِم ما أشبهه منهما فجرَّ بالفتحةِ نيابة عن الكسرة حملًا للجرِّ على النصب، كما فُعِل ذلك في الفعل المضارع حين حُمِل نصبه على جزمه. قال ابنُ السَّراج: «والذي لا يتصرف لا يدخله جَرٌّ ولا تنوينٌ؛ لأنَّه مضارعٌ عندهم للفعل، والفعل لا جَرَّ فيه ولا تنوين، وجَرّ ما لا ينصرف كنصبه، كما أنَّ نصب الفعل

١) ينظر: شرح التسهيل ١١٣/٣.
٢) تمهيد القواعد ٢٨٣٦/٦.
٣) البيان في شرح اللمع ٤٩٦.
٤) ينظر: المقتضب ٢٠٩/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٣٣/٣، وعلل النحو للورّاق /١٧٣، وشرح المقدمة المحسبة ١٠٦/١، والمرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب /٢٧١، والإنصاف للأنباري ١٦٦/١، وتوضيح المقاصد ١١٨٩/٣، وتمهيد القواعد ٢٤٧/١.
٥) الكتاب ٢٣/١.

كجزمه، والجرُّ في الأسماء نظيرُ الجزم في الفعل، لأنَّ الجرَّ يخُصُّ الأسماءَ، والجزم يخصُّ الأفعالَ، وإنما مُنع ما لا ينصرف الصرفَ لشبهه بالفعل»[١].

وعلَّل الفراءُ لمنع الاسم من الصرف بعلتي الخفَّةِ والكثرة. قال: «وأسماءُ البُلدان لا تنصرف خفَّفت أو ثقُلت، ... وإنما انصرفت إذا سُمّي بها النساءُ؛ لأنّها تُرَدَّد وتكثُرُ بها التسميةُ، فتُخفّف لكثرتها»[٢].

وذكر السيوطيُّ علتين لمنع الاسم من الصرف هما «لئلا يُتوهم أنه مضافٌ إلى ياء المتكلم، وأنّها حُذفت واجتزيء بالكسرة، وقيل لئلا يتوهم أنه مبنيٌ لأن الكسرة لا تكون إعرابًا إلَّا مع التنوين أو الألف واللام أو الإضافة، فلمَّا مُنع الكسر حُمل جَرُّه على نصبه فجرَّ بالفتحةِ»[٣].

ورفض إبراهيم مصطفى ما اعتلَّ به الشريف الكوفي وسيبويه من قبله بحجة أنه «لو صَحَّ لكان أولى الأسماء بالمنع من الصرف الأسماءَ المشتقة من اسم فاعل واسم مفعولٍ، فهما يُسايران الفعل في هيئته وفي معناه»[٤].

وتبعه الدكتور مهدي المخزومي ورأى أن علّة الشبه التي ذكرها النحاة تقوم على التمحُّل والافتعال، ثم تبنّى رأي السيوطي الآنف الذكر[٥].

وليس من الإنصاف أن يُرمى نحاتُنا بهذا الوصفِ؛ لأنّ ما ذكروه من علة لمنع الاسم من الصرف يُقرّها الواقعُ اللغويُّ حين نتأمل الممنوع من الصرف والفعل فنرى أنّ كليهما لا يقبلان تنوينًا ولا يُجران.

المسألة الحادية عشرة: علّة إعراب الفعل المضارع.

المضارعةُ في اللغة المشابهةُ، مشتقّةٌ من الضَّرع، كأنَّ كلا الشبيهين ارتضعا من ضرعٍ واحدٍ[٦]، وضارعَ الشيءَ يُضارعه كأنَّه مثلُه أو شبهُه[٧].

ويُعدُّ الفعلُ المضارعُ الفعلَ الوحيدَ المعرب بين الأفعال، وقد حدَّه ابنُ السَّراج بقوله: «والأفعال التي يُسميها النحويون المضارعة هي التي في أوائلها الزوائدُ الأربعُ، الألف والتاء والياءُ والنون، تصلحُ لما أنت فيه من الزمان، ولما يُستقبل»[٨].

---

١)الأصول في النحو ٢/٧٩.
٢)معاني القرآن ١/٤٢ – ٤٣، وينظر ١/٣٢١.
٣)همع الهوامع ١/٩٢.
٤)إحياء النحو /١٦٧.
٥)في النحو العربي نقد وتوجيه /٨٩.
٦)ينظر: مجمل اللغة لابن فارس /٥٧٦.
٧)ينظر: اللسان ٨/٢٢٣.
٨)الأصول في النحو ١/٣٩.

واعتلَّ الشريفُ الكوفيُّ لإعراب الفعل المضارع بمشابهة الاسم، بَيْدَ أنَّه لم يُفصح عن وجه المشابهة بينهما. قال: «وأمَّا الأفعال فكلُّها مبنيّةٌ إلَّا ما شابهَ الاسمَ منها، والمشابهةُ للأسماءِ ما كان في أوّله إحدى الزوائدِ الأربع، وهي: الهمزةُ للمتكلّم، والنونُ للمتكلّم إذا كان معه غيرُه، والتاءُ للمخاطب المذكر وللمؤنثة الغائبة، والياءُ للمذكر الغائب»[١]، وقال في موضعٍ آخر: «إلَّا أنَّ ضربًا من الأفعال أشبَهَ الأسماء فأُعْرِب»[٢].

وهو في هذه العلّةِ يُوافق سيبويه الذي يرى أنَّ الأفعال المضارعة إنما أُعربت لمشابهتها الأسماء[٣]. قال: «وحروف الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون، وذلك قولك: أفعلُ أنا، وتفعلُ أنت، أو هي، ويفعلُ هو، ونفعلُ نحن»[٤].

واقتفى البصريون دربَ أستاذهم، ثم بيَّنوا وجهَ المشابهةِ بين الفعل المضارع والاسم، فقالوا هي ثلاث[٥]:

الأولى: أنَّ ا لفعلَ المضارعَ يكون شائعًا فيتخصَّصُ، كما أنَّ الاسمَ كذلك «ألا ترى أنَّكَ تقول يذهب فيصلحُ للحال والاستقبال، فإذا قلت سوف يذهب اختصَّ بالاستقبال بعد شياعه، كما أنَّ الاسمَ يختصُّ بعد شياعه كما تقولُ (رجلٌ) فيصلح لجميع الرجال، فإذا قلتَ (الرجل) اختصَّ بعد شياعه»[٦].

الثانية: جواز دخول لام الابتداء على المضارع كما يجوز دخولها على الاسم.

الثالثة: أنَّ المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاتِه وسكناتِه، مثل يَضْرِب وضارب، إذا هما على طريقة واحدة من الحركة والسكون.

وعلى دربهم في التعليل بهذه العلّة سار نحاةٌ كثيرٌ منهم: الورّاقُ[٧]، وابنُ جنّي[٨]، وابنُ الخشّاب[٩]، والأنباريُّ[١٠]، وابنُ الخبَّاز[١١]، وابنُ يعيش[١٢]،

١) البيان في شرح اللمع /٢٠.
٢) السابق /٢٢.
٣) ينظر: الإنصاف ٥٤٩/٢.
٤) الكتاب ١٣/١.
٥) ينظر: الإنصاف ٥٤٩/٢.
٦) السابق ٥٤٩/٢.
٧) ينظر: علل النحو /١٤٤.
٨) ينظر: الخصائص ٣٠٥/١.
٩) ينظر: المرتجل في النحو /٢٢.
١٠) ينظر: الإنصاف ٥٥٠/٢.
١١) ينظر: توجيه اللمع /٣٥٠.
١٢)ينظر: شرح المفصل ٢١٧/٤.

وابنُ الحاجب[١]، وصاحبُ حماة[٢].

وخالفَ الكوفيون رأيَ البصريينَ، ورأوا أنّ الأفعال المضارعَةَ إنَّما أُعربت لأنَّه يدخلُها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة[٣]، ويردُّه قولُ الأنباريّ: «قولكم يدخلها المعاني المختلفةُ يبطلُ بالحروف فإنَّها تدخلها المعاني المختلفةُ، ألا ترى أنَّ (إلَّا) تصلح للاستفهام، والعرض، والتمني، و(مَن) تجيء لمعانٍ مختلفةٍ من ابتداء الغاية، والتبعيض، والزيادة للتوكيد .. ولا خلافَ بين النحويين أنه لا يُعربُ منها شيءٌ، وقولكم (والأوقات الطويلة) يبطلُ بالفعل الماضي، فإنّه كان ينبغي أن يكون معربًا؛ لأنّه أطولُ من المستقبلِ»[٤].

المسألة الثانية عشرة: علّة إعراب المضارع المجزوم المعتل الآخر بحذف حرف العلّة.

المضارع المعتل الآخر بالألف نحو (يخشى)، أو بالواو كـ (يدعو)، أو بالياء كـ (يرمي) يُعرب في حال الجزم بحذف حرف العلّة[٥]. واعتلَّ الشريف الكوفيّ لحذف حروف العلّة بمشابهتها للحركة؛ لأنَّ هذه الحروف ناتجةٌ من إشباع حركة الفتح والضم والكسر[٦]. قال: «فإذا صِرتَ إلى الجزمِ حذفتهما، فقلتَ: لم يَرمِ، حُذِفتْ الياء، وبقيت كسرةُ الميم تدلُّ عليها، وتقول: لم يغزُ، حُذِفت الواو، وبقيت ضمةُ الزاي بدلًا عنها، وإنما حُذِفتا لأنّهما تجريان مجرى الحركات، فَلمَّا كنتَ تحذفُ الحركات حذفتَ ما هو من جنسها»[٧].

وسبقه إلى القول بهذه العلة نحاةٌ منهم المبرّدُ[٨]، وابنُ السَّراج[٩] والسيرافي الذي قال: «فإنْ قال: كيف جاز أن يكونَ حذفُ حرفٍ من نفس الكلمةَ علامةَ إعراب؟. قيل: إنما جاز ذلك؛ لأنّ هذا الحرفَ مُشبهٌ للحركة، وذلك أنَّ الحركةَ منه مأخوذةٌ، وعلى قول بعضهم هو حركةٌ مُشبعةٌ، ومع ذلك فقد كان في حال الرفع

١) ينظر: الكافية في النحو /٤٤.
٢) ينظر: الكناش ٦/٢.
٣) ينظر: الإنصاف ٥٤٩/٢، والتبيين على مذاهب النحويين /١٥٩.
٤) الإنصاف ٥٥٠/٢.
٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٨/٢، والكُنَّاشُ في فني النحو والصرف ٢٨٦/٢.
٦) ينظر: البيان في شرح اللمع /٤١٨.
٧) البيان في شرح اللمع /٤١٩.
٨) ينظر: المقتضب ٨٢/٤.
٩) ينظر: الأصول في النحو ١٦٤/٢.

لا يدخلُه حركةٌ، كما لا تدخل الحركةُ حركة، فلمَّا أشبه الحركةَ والجزم بحذف ما يصادفه من الحركات حذفَ هذه الياء؛ إذ كانت بمنزلة الحركة فكان حذفُها جزمًا، كما يكون حذفُ الحركة جزمًا»[١].

وخالفهم سيبويه وقدَّم تفسيرًا آخر لهذا الحذف فقال إنّما حُذفت هذه الأحرفَ خوف الالتباس بين حالتي الرفع المقدّر على هذه الحروف والجزم. يقول: «واعلمْ أن الآخِرَ إذا كان يُسكَّن في الرفع حُذِف في الجزم؛ لئلا يكون الجزمُ بمنزلة الرفع»[٢].

وتابعه نحاةٌ منهم: الزجاجيُّ[٣]، والجرجانيُّ[٤]، وأبو حيّان[٥].

وخلاصة القول أن للنحاة في حذفِ حروفِ العلةِ من آخر المضارع علتين، علّةً قال بها الشريف الكوفيّ وثلةٌ من النحاةِ السابقين كالمبرّد وابن السَّراج وهي مشابهة الحروف للحركات التي أخذت منها هذه الحروف، وعلة أخرى قال بها سيبويه وهي إنما حذفت خوفًا من التباس الرفع بحالة الجزم، وكلاهما – فيما أرى – وجهٌ وجيهٌ.

المسألة الثالثة عشرة: علّة إضافة (المائة) إلى مفرد يقع على المذكر والمؤنث.

النحاة على أنَّ (مائة) ومضاعفاتها تُميّزُ بمفرد مجرور يقع مذكرًا ومؤنثًا، نحو: مائة رجل، ومائة امرأةٍ[٦]، واعتلَّ الشريفُ الكوفيّ لهذا بأن المائةَ تجمعُ بين شبهين، هما شبهها بالعشرة، وشبهها بالعشرين. قال مُفصلاً ومبينًا وجه الشبه بينها: «اعلمْ أنَّ (المائةَ) شابهت العشرين من وجهٍ فأوقعوها على المذكر والمؤنث، كما أوقعوا (العشرين)، وشابهت (العشرة) من وجهٍ فأضافوها إلى ما بعدها، كما أضافوا (العشرة) إلى ما بعدها، فأمَّا شبهها بـ (عشرين) وأخواته، فلأنّ ما قبلها عقدٌ (تسعةٌ وتسعونَ)، كما أنَّ ما قبل (العشرين) تسعةَ عشرَ، فأجريتْ مُجرى (عشرين) في أن تُفسَّرَ بواحدٍ منكورٍ، ويستوي فيها المذكرُ والمؤنث، ولأنَّ (المائة) تلي (التسعين) كالعشرة من التسعة، والتسعون كالعشرين»[٧].

ووجه الشبه الجامع بين (المائة) و(العشرين) أن ما قبل المائة هو تسعة

١) شرح كتاب سيبويه ١/١٧٢.
٢) الكتاب ١/٢٣.
٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو /١٠٣.
٤) ينظر: المقتصد ١/١٨١.
٥) ينظر: التذييل والتكميل ١/٢٠٢.
٦) ينظر: الإيضاح العضدي /٢١٥، واللمع لابن جني /٢٢٦.
٧) البيان في شرح اللمع /٥٤٦.

وتسعون، وما قبل ا لعشرين هو تسعةَ عشر وكِلا العددين يُميزان بمفرد نكرة، مذكرًا ومؤنثًا، فأعطي هذا الحكم للمائة.

ثم مضى مبينًا وجه الشبه بين المائة والعشرة فقال: «وأمَّا شبهها بـ (العشرة)؛ فلأنَّها عشرُ عشرات، كما أنَّ العشرةَ عَشَرَةُ آحاد، فأضافوها كما أضافوا العشرة، فإذا صاروا إلى (الثلاث)، قالوا: ثلاثُمائةٍ، وأربعمائةٍ»[١].

ووجهُ الشبه الجامعُ بينهما أنَّ العشرةَ عُشْرُ المائة، ولذا أخذت المائةُ حكمَ العشرة في جرّ مميزها، فكأنَّ المائةَ بهذا أخذت حكمًا واحدًا من القبيلين (العشرة والعشرين)، فأخذت من العشرين الإفراد، وأخذت من العشرة الجرَّ.

ولم يكنْ ا لشريفُ الكوفيُّ بَدْعًا في القول بهذه العلةِ، إذْ سبقه إليها ابنُ السَّراج الذي قال: «ووجب ذلك في (المائة)؛ لأنَّها تُشبه عشرة وعشرين، أمَّا شبهُها بعشرة فلأنَّها عشرُ عشراتٍ، فوجب لها من هذه الجهة الإضافة، وأمَّا شبهُها بعشرين وتسعين فلأنَّها العقد الذي يلي تسعين، فوجب أن يكونَ مميزها واحدًا، فأُضيفت إلى واحدٍ لذلك»[٢].

وبهذه العلّة قال جمعٌ من النحاة منهم: الورَّاقُ[٣]، والسيرافيُّ[٤]، والجرجانيُّ[٥]، وابنُ سيده[٦]، وابنُ يعيش[٧].

*****

المبحث الثاني: التعليلُ النحويّ بالمشابهة في المبنيَّات عند الشريف عُمَر الكوفيّ في كتابه البيان في شرح اللمع لابن جنِّي

المسألة الأولى: علّة بناء الفعل الماضي على الفتح.

الأصل في الأفعال البناء، لاستغنائها عن الإعراب باختلافِ صيغها[٨]، ومنها الفعْلُ الماضي وهو «كلُّ كلمةٍ دلَّت وضعًا على حَدَثٍ وزمانٍ انقضى»[٩].

١) البيان في شرح اللمع /٥٤٦.
٢) الأصول في النحو ٣١٢/١.
٣) ينظر: علل النحو ٤٩٣.
٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٩٤/٢.
٥) ينظر: المقتصد ٧٣٣/٢.
٦) ينظر: العدد في اللغة /٣٣.
٧) ينظر: شرح المفصل ٧/٤.
٨) ينظر: شرح ابن الناظم /١٤.
٩) شرح الحدود النحوية /٩٨.

والأصلُ في الأفعال أن تُبنى على السكونِ، ثم حُرِّك آخرُ الماضي بالفتح[١]. وعلّل الشريفُ الكوفيّ لبنائه على الفتح بمضارعته للفعل المضارع. قال: «والمبنيُّ من الأفعال خمسةٌ: أحدها: الفعل الماضي، قَلَّتْ حروفُه أو كثُرتْ، وهو مبنيٌ على الفتح؛ لأنَّه ضارعَ المضارعَ، فاستحقَّ حركةً، فأُعْطِيَ حركةً بين حركتين وهي الفتح»[٢].

ثم مضى مُبيِّنًا وجه المشابهة بينهما في كون الماضي يقع مواقع المضارع، كوقوعه شرطًا وجزاء. قال: «ومضارعتُه للمضارع وقوعُه في الشرط والجزاء كوقوع المضارع، تقول: إنْ تضرِب أضربْ، وتقول: إنْ ضربَ ضربْتُ، فلمَّا شابَه الماضي المستقبلَ بوقوعه موقعه رَجَحوه بحركةِ الفتح»[٣].

وهذه العلَّةَ هي ذاتُها التي قال بها سيبويه، بيدَ أنَّه ذكر وجهًا آخر لمشابهة الماضي بالمضارع، وهو وقوعُه نعتًا كما تقع الأسماء والمضارعُ كذلك. قال: «والفتحُ في الأفعال التي لم تَجْرِ مَجرى المضارعة قولهم: ضَرَبَ، وكذلك كلُّ بناء من الفعل كان معناه فَعَلَ. ولم يُسَكِّنوا آخرَ فَعَلَ؛ لأنَّ فيها بعضَ ما في المضارعة، تقول: هذا رجلٌ ضَرَبنا، فتصِفُ بها النكرة، وتكون في موضع ضاربٍ، إذا قلتَ: هذا رجلٌ ضاربٌ، وتقولُ: إنْ فعلتَ فعلتُ، فيكون في معنى إنْ يفعلْ أفعلْ، فهي فِعْلٌ كما أنَّ المضارع فِعلٌ، وقد وقعت موقعها في إنْ، ووقعت موقعَ الأسماء في الوصف، كما تقع المضارعة في الوصف»[٤].

وارتضى هذه العلّةَ كثيرٌ من النحاةِ، منهم: المبرّدُ[٥]، وابنُ السَّراج[٦]، والسيرافيُّ[٧]، وأبو علي الفارسيُّ[٨]، والصيمريُّ[٩]، والأنباريُّ[١٠]، وابنُ الخبَّاز[١١]، وابنُ يعيش[١٢]، وابن عصفور[١٣]، والأزهري[١٤].

١) ينظر: المقتضب ٢/٢.
٢) البيان في شرح اللمع /٤١٣.
٣) السابق /٤١٣.
٤) الكتاب ١٦/١.
٥) ينظر: المقتضب ٣/٢.
٦) ينظر: الأصول في النحو ١٤٥/٢.
٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٧٧/١.
٨) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه ٢١/١.
٩) ينظر: التبصرة والتذكرة ٧٨/١.
١٠) ينظر: أسرار العربية /٢٢٦.
١١) ينظر: شرح اللمع /٧١.
١٢) ينظر: شرح المفصل ٨/٤.
١٣) ينظر: شرح الجمل ٣٣٣/١.
١٤) ينظر: شرح التصريح ٥٠/١.

وخالف الفرَّاء ورأى أنّ علّةَ بنائه على الفتحِ حملُه على التثنية؛ لأنَّ الماضيَ حينَ يتَّصلُ بألف الاثنين يتوجب بناؤه على الفتح[١]، وردَّه ابن عصفور بقوله: «وذلك فاسدٌ؛ لأنَّ فيه حمل المفردِ وهو أصلٌ على التثنية وهي فرعٌ»[٢].

المسألة الثانية: علّة بناء الضمائر.

الضمير في عرف النحويين هو «ما دلَّ وضْعًا على مُتكلِّم، أو مُخاطب، أو غائب»[٣]، وهو قسمان: بارز، ومستتر، فالبارز ما له صورةٌ في اللفظ كتاء (قمتُ)، والمستترُ ما ليسَ له صورةٌ في اللقط كالضمير بعد (اذهبْ). وينقسم البارز إلى قسمين: متصل وهو ما لا يُفتتَح به النطقُ، ولا يقعُ بعد (إلَّا) كياء (أخي)، وكاف (أحترمك)، وإلى منفصل هو ما يُبتدأ به ويقع بعد إلَّا، نحو أنا في: أنا مسلمٌ، وما حضر إلَّا أنا[٤].

وجميعُ المضمراتِ أسماءٌ مبنيةٌ، وقد اعتلَّ الشريفُ الكوفيُّ لبنائها بقوله: «فأمَّا الأسماءُ المضمرات فجميعُها مبنيٌّ، وهي على ضربين: متّصلٌ ومنفصلٌ، فالمتَّصلُ لا إشكالَ في بنائه لوجهين: أحدُهما: أنَّه قد صار مع الكلمة كأحد حروفها، ولا يقوم بنفسه، فصار كالحرفِ مبني. والوجهُ ا لثاني: أنّ معناه في غيره، كما أنَّ الحروفَ معانيها في غيرها. وأمَّا المنفصلُ فإنَّ معناه في غيره فأشبه الحروف»[٥].

ويُفهم من نصه أن المضمرات بُنيت لسببين، الأول أنها كالجزء من الكلمة عند اتصالها بها، «وبعضُ الكلمة لا يستحقُّ الإعراب»[٦]، وجَعَلَ هذه العلّةَ خاصة بالمتصل. والآخر ويدخل فيه المتصل والمنفصل وهو أن هذه الضمائر بُنيت لشبهها بالحروف في أنَّ معناها لا يظهر إلَّا بوجودها مع غيرها، وهو ما يُسمَّى بالشبه الافتقاريّ. والمرادُ بالافتقار «كون المضمر لا تتمُّ دلالتُه على مسمَّاه إلَّا بضميم من مشاهدة أو ما يقوم مقامها، فأشبه بذلك الحرف»[٧].

وبهاتين العلّتين اعتلَّ ابنُ يعيش حين قال: «والمضمراتُ كلُّها مبنيةٌ، وإنَّما بنيت لوجهين: أحدهما: شبهها بالحروف، ووجهُ الشبه أنَّها لا تستبِدُّ بأنفسها، وتفتقرُ

١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٤/١.
٢) شرح الجمل ٣٣٤/١.
٣) شرح الحدود النحوية للفاكهي /١٣٩.
٤) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز /٣٠٥، والكُنَّاش ٢٤٢/١، وأوضح المسالك ٩٩/١ – ١٠٠.
٥) البيان في شرح اللمع /٣٢٢.
٦) المرتجل في شرح الجمل /١١١.
٧) شرح التسهيل ١٦٧/١.

إلى تقدُّمِ ظاهر ترجعُ إليه، فصارت كالحروفِ التي لا تستبدُّ بأنفسِها، ولا تُفيدُ معنى إلّا في غيرها فبُنيتْ كبنائها. والوجهُ الثاني: أنَّ المضمرَ كالجزء من الاسم المظهر، إذْ كان قولك: زيد ضربتُه إنَّما أتيتَ بالهاء لتكون كالجزء من اسمه دالًا عليه، إلَّا أنَّكَ ذكرتَ الهاءَ، ولم تذكر الجزءَ من اسمه لتكون في كلِّ ما تريد أن تُضمرَه مما تقدّم ذكرُه، فكان لذلك كالجزء من الاسم، وجزء الاسم لا يستحقُّ الإعراب»[١].

واعتلَّ الجرجانيُّ لبنائها بأن صيغها تدلُّ على الإعراب؛ لأنَّ الضمير المرفوع له صيغُهُ الخاصة به كما أنَّ للمنصوب صيغَه الخاصةَ به، ثم إنَّ لكل ضمير منها استعماله الخاص الذي يُبين المعاني، فلا حاجة عنده تدعو لإعرابها. قال: «وفي المضمرات أمرٌ آخرُ، وهو أنَّ صيغَها تَدُلُّ على الإعراب، فللمرفوعِ صيغةٌ غيرُ صيغةِ المنصوب، تقول: أنت وهو وهي في المرفوع، وإيَّاكَ وإيَّاه وإيَّاهما في المنصوب، وكذا البابُ. وإذا كان كذلك كان محاولةُ الإعراب فيها بمنزلة إعراب الحروف في أنّه يكون تغييرَ لفظٍ لغير معنىً. فلو قيل: أنتُ وأنتَ وأنتِ لكان كسوفَ وسوفُ وسوفِ، فلك أنْ تجعلَ هذا المعنى أصلًا بنفسِه في إيجاب بنائها. وإن شئتَ جعلتَ المعنى الأولَ أصلًا، وجعلتَ هذا مُتولِّدًا عنه، فزعمتَ أن المضمراتِ لمَّا استحقَّتِ البناءَ لوقوعها على الحدِّ المذكور وخُولف بين صيغها، ليُفهم من ذلك ما كان يُفهم من الإعراب»[٢]. وبهذه العلّة قال الرضي[٣] وابن الناظم[٤]، ومال إليها من المحدثين الدكتور فاضل السامرائي[٥].

وعلَّةُ الجُرجاني هذه علَّةُ استغناء، وشرحها ابنُ مالك بقوله: «والمرادُ باختلاف صيغِهِ لاختلاف المعاني أنَّ المتكلمَ إذا عَبَّر عن نفسِه خاصةً فله تاءٌ مضمومةٌ في الرفع، وفي غيره ياءٌ، وإذا عَبَّر عن المخاطب فله تاءٌ مفتوحةٌ في الرفع، وفي غيره كافٌ مفتوحةٌ في التذكير، ومكسورة في التأنيث، فأغنى ذلك عن إعرابه لأنَّ الامتيازَ حاصلٌ بدونه»[٦].

وعَلَّلَ ابنُ مالك لبنائها بشبه الحرف من ثلاث جهات، وبعلّةِ الاستغناء. قال: «وبُني المضمرُ لشبهه بالحرف وضعًا وافتقارًا، وجمودًا، أو للاستغناء باختلاف

١) شرح المفصل ٢/٢٩٣.
٢) المقتصد في شرح الإيضاح ١/١٤٠ – ١٤١.
٣) ينظر: شرح الكافية ٢/٤٠٢.
٤) ينظر: شرح ابن الناظم /٣٥
٥) ينظر: معاني النحو ١/٤٥.
٦) شرح التسهيل ١/١٦٧، وينظر: التذييل والتكميل ٢/٢٨٤.

صيغه لاختلاف المعاني»[١].

أما مشابهتها للحرف في الافتقار، وعلة الاستغناء فقد ذُكرتا آنفًا، وأمَّا مشابهتها له وصفًا فلكون بعض هذه المضمرات تقعُ على حرف أو حرفين، نحو تاء (قمتُ)، وتاء (قمنا)، فأشبهت من الحروف ما هو موضوع على حرف كباء الجر، أو حرفين نحو (في)، ثمَّ حُملت بواقي المضمرات الزائدة على حرفين على حكم ما هو موضوع منها على حرف أو حرفين[٢].

وأما مشابهتها للحرف في الجمود، فلأنَّها عديمةُ التصرف، فهي لا تثني ولا تجمع ولا تُصَغَّر، ولا توصف أو يُوصف بها[٣].

وخلاصة القول في هذه المسألة أنّ الضمائر بنيت لأسباب هي:

١أنها نُزِّلت منزلةَ الجزء من الكلمة، وقد ذكر الشريف الكوفيّ أنها عِلَّة خاصة بالضمائر المتصلة.

٢شبهها بالحروف وصفًا، وجمودًا، وافتقارًا.

٣اختلاف صيغها التي قامت مقامَ الإعراب، وهو ما سُمّي بعلّة الاستغناء.

والواقع اللغوي يؤيِّد العلّة الأخيرة؛ لما ذكره النحاةُ من «أنّ المقتضى لإعراب الأسماء تواردُ المعاني المختلفة على صيغةٍ واحدةٍ، والمضمراتُ مستغنية باختلافِ صِيغِها، لاختلاف المعاني عن الإعراب»[٤].

المسألة الثالثة: علّة بناء الضمير (نحنُ) على الضم.

(نحنُ) ضميرُ رفع منفصل للمتكلِّم المعظِّم نفسَه، أو للمتكلِّم المشارك غيره[٥]، وهو مبنيٌّ على الضم، وبُني على الضم عند الشريف الكوفيّ تشبيهًا له بعلامة رفع الفاعل، وهي الضم، أو بسبب قوة هذا الضمير لمـَّا دلَّ على التثنية والجمع بلفظ واحد، فأعطى أقوى الحركات. قال: «وأمَّا (نحنُ) فهو عبارةٌ عن التثنية والجمع للمذكر والمؤنث، ولهذه العلة قلنا إنَّه مبنيٌ على الضمّ لقوّته، وقال قومٌ، بُني على الضمّ تشبيهًا بحركة الفاعل»[٦].

---

١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد /٢٩.

٢) ينظر: شرح التسهيل ١٦٦/١، والتذييل والتكميل ٢٨٣/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٦٢/١، وتعليق الفرائد ١٢٦/٢.

٣) ينظر: شرح التسهيل ١٦٧/١، وتمهيد القواعد ٥٦٤/١، وتعليق الفرائد ١٢٦/٢.

٤) شرح الكافية للرضي ٤٠٢/٢، وينظر: شرح التسهيل ١٦٧/١.

٥) ينظر: شرح ابن عقيل ٩٧/١.

٦) البيان في شرح اللمع /٣٢٩.

ولم أجد أحدًا من النحاة – فيما اطلعتُ عليه من مصادر – يقول بأنَّ علّة بناء (نحنُ) على الضم شبهُها بحركةِ الفاعل، سوى الأخفش الأصغر، الذي قال بعلّة قريبة من هذه العلّة في قوله «نحنُ للمرفوع، فحُرِّك بما يُشبه الرفع»[١].

ويؤخذ على مذهبه أَنَّ (نحنُ) يَدُلُّ على التثنية، كما يَدُلُّ على الجمع، فلماذا اختير له علامةُ الجمع، دون علامة المثنى، أو بمعنى آخر: لماذا لم تُبن على الفتح الذي هو من جنس الألف، لأنَّها علامة للمثنى؟[٢].

وسار النحاةُ في علة بناء (نحن) على سنن مختلفة، فذهب قطربٌ[٣]، وهشامُ الضرير[٤]، إلى أنها بُنيت على الضم لأنَّ أصلها (نَحُنْ)، ثم نُقِلتْ الضمةُ إلى اللام، التي هي النونُ، كما قالوا في (هذا بكُرْ). قال ابن يعيش: «وهذا لا يستقيم لأنَّ النقلَ من عوارض الوقف، فلا يُجعل أصلًا يُبنى عليه حكمٌ»[٥].

وذهب الفرّاء وثعلب إلى أنّ بناءه يعود إلى قوته، لأنّه يدل على التثنية والجمع بلفظٍ واحدٍ، فلما كان الأمرُ كذلك أُعطيَ أقوى الحركات، وهي الضم[٦]، وهذه هي العلة الأولى التي ذكرها الشريفُ الكوفيّ في نصه السابق.

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنَّ «نحنُ مبنيةٌ على الضمِّ؛ لأنّ (نحنُ) يدلُّ على الجماعة، وجماعة المُضْمرينَ يدُلُّ عليهم إذا ثنّيت الواحد من لفظه الميمُ والواوُ نحو: فعلوا، وأنتم، فالواو من جنس الضمة، فلم يكُنْ بُدٌّ من حركة (نحنُ) فحُركتْ بالضم؛ لأنَّ الضمّ من الواو» [٧].

ونقل ابن يعيش[٨]، وأبو حيّان[٩] عن المبرّد أنه بناها على الضم تشبيهًا لها بـ (قبل وبعد)؛ لأنَّها متعلقةٌ بشيءٍ، وهو الإخبار عن اثنين فأكثر، كما صَلَحتْ (قبلُ وبعدُ) للشيء والشيئين فما فوقهما، فصارت لذلك غايةً كقبل وبعد.

وخلاصة القول أنَّ (نحنُ) بنيت لأسباب هي:

١)تشبيهاً لها بحركة رفع الفاعل.

---

١) التذييل والتكميل ١٩٨/٢.
٢) ينظر: ردود ابن بربي النحوية على الجوهري في التنبيه والإيضاح /١٨.
٣) ينظر: شرح المفصل ٣٠٦/٢.
٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٠/١، والتذييل والتكميل ١٩٨/٢.
٥) شرح المفصل ٣٠٦/٢.
٦) ينظر: التذييل والتكميل ١٩٧/٢ – ١٩٨.
٧) معاني القرآن وإعرابه ٨٩/١.
٨) ينظر: شرح المفصل ٣٠٦/٢.
٩) ينظر: التذييل والتكميل ١٩٨/٢.

٢)بُني على الضمّ لقوته حين دلَّ على المثنى والجمع، فاختير له أقوى الحركات وهي الضم.

٣)أصلها (نَحُنْ) ثم نُقِلت حركة الحاء إلى النون.

٤)أنَّ (نحن) يدلُّ على الجماعة، وما يدلّ على الجماعة هو الواو، فاختير لها الضم لأنّها أختُ الواو ومن واديها.

٥)تشبيهًا لها بـ (قبلُ وبعدُ) في الغايات.

المسألة الرابعة: علّة بناء أسماء الإشارة.

أسماءُ الإشارة هي: ما وُضِع لمشارٍ إليه[١]، ويُسمِّيها البصريون الأسماءَ المبهمة، بينما يسميها الكوفيون حروف المثل[٢]، وهي أسماءٌ مبنيةٌ ما عدا لفظي المثنى منها فإنها ملحقةٌ به في إعرابه.

وقد اعتلَّ الشريفُ الكوفيُّ لبنائها بشبهها بالحروف، حيث إنها لا تؤدي معنى إلَّا بوجودها مع غيرها. قال: «فأمَّا أسماءُ الإشارة نحو (هذا) و(ذا) وأشباه ذلك فجميعُها مبنيٌّ، لأنَّ معانيها في غيرها، وهو المشارُ إليه، فأشبهت الحروف، فبُنيت كما أنّ الحروف مبنيَّةٌ»[٣].

ولم أجدْ أحدًا – فيما اطلعتُ عليه من مصادرَ – قد قال بعلّتهِ سوى صاحب حماة. قال: «وأسماءُ الإشارة: ما وضع لمشارٍ إليه ... وبُنيت لمشابهتها الحرف، من حيثُ احتياجُها إلى ما يُبيّنُ ذاتَ المشارِ إليه»[٤].

وقد تعددت تفسيرات النحاة لبناء هذه الأسماءِ، على عدّةِ أقوال منها:

الأول: أنها إنَّما بُنيت لكثرة استعمالها في كلام العرب، ولوقوعها على كل شيء، فصارت بهذا كالمبُهمات. قال سيبويه: «فهذه الأسماءُ لمـَّا كانت تقعُ على كلِّ شيءٍ، وكثُرت في كلامهم، خالفوا بها ما سواها من الأسماءِ في تحقيرها، وغير تحقيرها، وصارت عندهم بمنزلة (لا) و(في) ونحوها، وبمنزلة الأصوات، نحو: غاقِ وحاءِ. ومنهم من يقول غاقٍ وأشباهها، فإذا صار اسمًا عُمل فيه ما عُمِل بلا؛ لأنَّك قد حَوَّلته إلى تلك الحال، كما حَوَّلت (لا)»[٥].

---

١) ينظر: الكافية في علم النحو /٣٤، والكُنَّاش في فني النحو والصرف ٢٦١/١.
٢) ينظر: أسفار الفصيح للهروي ٢١٤/١.
٣) البيان في شرح اللمع /٣٢٣.
٤) الكُناش في فني النحو والصرف ٢٦١/١.
١) الكتاب ٢٨٠/٣ – ٢٨١.

قال السيرافي معلقًا على رأيه: «وهذا قولُ يُونسَ، والخليل، ومن رأينا من العُلماءِ»(١).

الثاني: أنّ هذه الأسماءَ شبِّهت في المعنى بحرف، كان ينبغي أن يُوضعَ فلم يُوضعْ، كما وضعوا للنفي حرفًا هو (لا)، وللتمني حرفًا هو (ليت)، ونحوهما، فبُنيت هذه الأسماءُ؛ لأنّها أشبهت حرفًا مُقدَّرًا. وبها قال أكثر النحاة، منهم: ابنُ بابشاذ(٢)، والعكبريُّ(٣)، ابنُ الخباز(٤)، وابنُ يعيش(٥)، والرضي(٦)، وابنُ عقيل(٧)، والدماميني(٨)، والأزهري(٩).

الثالث: بُنيت لشبهها بالضمائر في أنها لا تلتزمُ مُسمّياتِها. قال السيرافيُّ موضّحًا العلّة – لأنّها : «إشارة إلى ما بحضرتك ما دام حاضرًا، فإذا زال لِما وُضِع له، صار بمنزلة المضمر الذي يعتقب الذكر إذا جرى، ولا يؤتى به قبل ذلك، فهو اسم المسمَّى في حالٍ دون حالٍ، فلمَّا وجبَ بناءُ المضمرِ وجبَ بناءُ المبهم لذلك»(١٠). وتابعه ابنُ الخبَّاز(١١)، وابنُ يعيش(١٢).

الرابع: أنَّ إبهامَها سببُ بنائها، وهو رأي السيرافيّ. قال: «ووجه ثانٍ أنّ الإشارةَ مبهمةٌ واقعةٌ على كلِّ شيءٍ من حيوان، وجمادٍ، وإنسانٍ»(١٣). وعُورض بأنَّ هذا القول يلزم منه بناء المبهمات، بما فيها متوغّلة الإبهام كمثل وغير، وهما معربتان لا تبنيان إلا إذا أضيفتا إلى مبني(١٤).

الخامس: بنيت تشبيهًا بالضمائر من حيث إنها مختلفةُ الصيغ، كما هي الحال في الضمائر، وبه قال ابن بابشاذ: «فإن تفسير ذلك أن هذه الأسماءَ التي

١) شرح كتاب سيبويه ٤٧/٤.
٢) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ١٦٢/١.
٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٤٨٨/١.
٤) ينظر: توجيه اللمع /٣١٤.
٥) ينظر: شرح المفصل ٣٥٢/٢.
٦) ينظر: شرح الكافية ٤٧١/٢.
٧) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٢/١.
٨) ينظر: تعليق الفرائد ٣٤٩/٢.
٩) ينظر: شرح التصريح ٤٤/١.
١٠) شرح كتاب سيبويه ٥٧/١.
١١) ينظر: توجيه اللمع /٣١٤.
١٢) ينظر: شرح المفصل ٣٥٢/٢.
١٣) شرح كتاب سيبويه ٥٨/١.
١٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٤٤/٣، ومغني اللبيب /٢١١، وشرح التصريح ٧١٨/١، وهمع الهوامع ٢٣٤/١.

للإشارة مبنية كلَّها، كما أن المضمرات مبنيةٌ كلَّها، وأنَّ أسماءَ الإشارة مختلفةُ الصيغ، شيءٌ للمذكر، وشيءٌ للمؤنث، وشيءٌ لتثنية المرفوع، وشيء لتثنية المنصوب والمجرور، كما أن المضمراتِ مختلفةُ الصِّيغ»[١].

السادس: يرى علمُ الأصوات الحديث أنَّ أسماءَ الإشارة بُنيت لشبهها بالاسم المقصور، لانتهائها بالألف التي لا تقبل الحركة الإعرابية، وأمَّا (هؤلاء) فقد حُرِّكتْ بالكسرة للتخلص من المقطعِ الطويل المغلق المرفوض وصلًا[٢].

غير أنَّ المجمع عليه عند علماء العربية أنَّ الاسم المقصورَ مُعربٌ، وليس مبنيًّا، وأنَّ إعرابه بالحركات المقدّرة[٣]، لذا لا يصحّ التشبيه به.

المسألة الخامسة: علّة بناء الأسماء الموصولة.

الاسم الموصول: ما لا يَتمُّ معناه إلّا بجملةٍ تأتي بعده، تُسمَّى صلة الموصول[٤] وهي مبنيَّةٌ، عدا لفظي المثنى منها، وهما (اللذان) و(اللتان)، و(أيّ) التي لا تبنى إلَّا إذا أُضيفت وحُذِفَ صدر صلتِها، وتُعرب فيما سوى هذا الموضع[٥].

واعتل الشريفُ الكوفيّ لبنائها بشبهها بالحرف، في أنَّها لا تفيد شيئًا إلَّا مع صلاتها، كما هي الحال في الحرف إذ لا يفيد شيئًا إلَّا إذا تركَّب مع غيره. قال: «اعلمْ أنَّ هذه الأسماءَ جميعَها مبنيٌّ؛ لأنَّ معانيها في صلاتها، وقد بيَّنا أنَّ الاسمَ إذا كان معناه في غيره كان مبنيًّا، إلَّا (أيًّا) فإنها إذا كانت للاستفهام والمجازاة أُعربت بلا حذف، وإذا جاءت بمعنى (الذي) ففيها خلافٌ»[٦].

وهذا الذي اعتلَّ به يُسمَّى الشبه الافتقاري؛ لافتقار كلٍّ من الأسماءِ الموصولةِ والحروف لغيرها لتتم معانيها[٧].

وسبقه إلى هذه العلة الأنباريُّ، وأضاف عِلّةً أخرى، وهي أنَّ هذه الأسماءَ كبعض الكلمة، وبعضُها لا يُبنى. قال: «فإن قيل: فلِمَ بُنيت أسماءُ الصلات؟ قيل: لوجهين: أحدهما: أن الصلة لمـّا كانت مع الموصول بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ، صارت بمنزلة بعض الكلمة، وبعضُ الكلمة مبنيٌّ.

---

١) شرح المقدمة المحسبة ١٦٤/١.
٢) ينظر: ظاهرة البناء في النحو العربي /٣٦ – ٣٧.
٣) ينظر: اللمع /١٦، واللمحة في شرح الملحة ١٧٩/١.
٤) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز /٤٨٧، وشرح الكافية ٥/٣.
٥) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام /١٤٢، وشرح الأشموني ١٥٢/١.
٦) البيان في شرح اللمع /٥٨٦.
٧) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٤/١.

والوجه الثاني: أنَّ هذهِ الأسماءَ لمَّا كانت لا تُفيدُ إلَّا مع كلمتين فصاعدًا أَشبهتْ الحروف؛ لأنّها لا تُفيد إلَّا مع كلمتين فصاعدًا»[١].

وتبعه في القول الأول نحاة، منهم: العكبريُّ[٢]، وابنُ يعيش[٣]، في حين تبعه في القول الثاني إلى جانب الشريفِ الكوفيّ نحاة، منهم: الحيدرةُ اليمنيُّ[٤]، وابن يعيش في علته الأخرى[٥]، وابنُ الناظم[٦]، وابنُ عقيل[٧]، والمكودي[٨]، والأشموني[٩]، والأزهري[١٠].

ولم يقفْ النحاةُ عند هذين التعليلين، بل تجاوزوها إلى القول بغيرهما، فهذا ابنُ إياز يضيفُ علةً ثالثةً لبنائها، وهي شبهها بحرف التعريف (ال). قال: «الموصلات مبنيَّةٌ، لثلاثةِ أوجُهٍ ... والثالث: أنَّ (الذي) و(التي) وتوابعها إنَّما وُصِلا بالجملة؛ ليصحَّ وصفُ المعارفِ بهما، فجريا مجرى المعرف، والباقي محمول عليهما»[١١].

كما أضاف الرضيّ علة رابعة تختصّ بـ (مَن) و(ما) واللام، وهي شبه الحرف في الوضع؛ لأنّهما على حرفين، كما هي الحال في بعض الحروف. قال: «وإنما بُنيت الموصلات؛ لأنّ منها ما وُضِعَ وضعَ الحروفِ نحو (ما) و(مَن)، واللام، على ما قيل، ثم حملت البواقي عليها طردًا للباب»[١٢].

المسألة السادسة: علة فعليّة (ليس).

(ليس) فِعلٌ جامد لا ينصرف عند جمهور النحاة[١٣]، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنها حرف[١٤] ووافقه من المحدثين الدكتور مهدي المخزومي[١٥]، وذهب

١) أسرار العربية /٢٦٥.
٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١١٣/٢.
٣) ينظر: شرح المفصّل ٣٧١/٢.
٤) ينظر: كشف المشكل في النحو /٥٠٤.
٥) ينظر: شرح المفصل ٣٧٩/٢.
٦) ينظر: شرح ابن الناظم /١٤.
٧) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٤/١.
٨) ينظر: شرح المكودي /١١.
٩) ينظر: شرح الأشموني ٤٣/١.
١٠) ينظر: شرح التصريح ٤٦/١.
١١) المحصول في شرح الفصول ٨٤٧/١.
١٢) شرح الكافية ٧/٣.
١٣) ينظر: الجنى الداني /٤٩٣.
١٤) ينظر: رصف المباني /٣٠٠، ومغني اللبيب ٣٨٧/١.
١٥) ينظر: في النحو العربي: نقد وتوجيه /٢٥٨.

المالقي إلى مذهب وسط فقال: «ليست محضةً في الحرفية، ولا محضةً في الفعليةِ، ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي عليّ الفارسيّ»[١].

وتابعَ الشريفُ الكوفيُّ جمهرة النحاة فعدَّ (ليس) فعلًا، واعتل لذلك بمشابهتها للأفعال في اتصال الضمائر بها. قال: «فأمَّا مَنْ يقولُ: إنَّ (ليسَ) حرفٌ، فالجواب عنه: أنَّ (ليسَ) قَوِيَتْ مشابَهتُها للأفعال بدليلٍ اتصال الضمير بها على حَدّ اتصاله بالفعل»[٢].

وبهذه العلة قال نحاة من قبله، منهم المبرد الذي قال: «أمَّا الدليلُ على أنّها فعلٌ فوقوع الضمير الذي لا يكون إلَّا في الأفعال فيها، نحو: لستُ منطلقًا، ولستَ، ولستم، ولستُنَّ، وليستْ أمةَ الله ذاهبة، كقولك: ضربوا، وضربا، وضربتُ»[٣].

ومنهم السيرافي في قوله: «فإنْ قيل: وما الدليلُ على أنَّ ليسَ فعلٌ؟ قيل له: الدليلُ على ذلك اتصالُ الضمائر بها التي لا تتصلُ إلّا بالأفعال، كقولك: لستُ، ولسنا، ولستم، والقوم ليسوا قائمين»[٤].

وتابعهم ابنُ عصفور وأضاف علّة أخرى تُعزِّز فعليتها، هي اتصالها بتاء التأنيث، التي هي علامة للأفعال. قال: «فإن قيل: وما الذي يدلُّ على أنَّها فعلٌ؟ فالجوابُ: أنَّ الذي يدلُّ على ذلك لحاقُ علامة التأنيث لها، على حدِّ ما تلحق الفعل، أعني أنها تثبتُ مع المؤنث، وتسقطُ مع المذكر، نحو: ليس زيدٌ قائمًا، وليست هندٌ قائمةً، كما تقول قام زيدٌ، وقامت هندٌ، وليس لحاقُ علامة التأنيث الحرفَ كذلك»[٥].

واعتلَّ بهذه العلةِ من بعد الشريفِ الكوفيِّ نحاةٌ، منهم: ابنُ الخشّاب[٦]، وابنُ يعيش[٧]، وابنُ الخباز[٨]، وابنُ هشام[٩].

الجديرُ بالذكر أنّ بعض النحاةِ قد نسبَ لابن السَّراج القول بحرفيتها[١٠]، وما في كتابه الأصول يناقض ذلك، فقد نصَّ على فعليتها مستدلًّا باتصال الضمائر

١) رصف المباني/٣٠٠.
٢) البيان في شرح اللمع /١٥٥.
٣) المقتضب ٥٧/٤.
٤) شرح كتاب سيبويه ٢٩٧/١ – ٢٩٨.
٥) شرح جمل الزجاجي ٣٧٩/١.
٦) ينظر: المرتجل /١٢٦.
٧) ينظر: شرح المفصل ٣٦٦/٤.
٨) ينظر: شرح اللمع /١٣٤.
٩) ينظر: مغني اللبيب ٣٨٧/١.
١٠) ينظر: الجنى الداني /٣٩٤، ومغني اللبيب ٣٨٧/١.

بها. قال: «فأمَّا ليسَ فالدليل على أنّها فعلٌ، وإن كانت لا تتصرف تصرُّفَ الفعل قولك: لستُ، كما تقول: ضربتُ، ولستما كضربتما، ولسنا كضربنا، ولسْنَ كضربْنَ، ولستُنَّ كضربتُنَّ، وليسوا كضربوا، وليستْ أمةُ اللهِ ذاهبةً، كقولك: ضربتْ أمةُ اللهِ زيدًا»[١].

المسالة السابعة: علّة جمود (عسى).

(عسى) فعلٌ عند جمهور النحاة، واستدلّوا على ذلك باتصاله بضمائر الرفع البارزة، نحو: عَسَيتَ، وعَسَيتُم، ولحاقِ تاء التأنيث له، نحو: عَسَتْ هند أن تقوم[٢].

وهو فعلٌ جامدٌ لا يتصرَّف[٣]، ويأتي بمعنى (قَارَبَ) فيكون من أفعال كادَ وأخواتها العاملة عمل (كان) فَيَرفع الاسم وينصب الخبر[٤]، إلّا أنّ خبره يجب أن يكون مضارعًا مقرونًا بـ (أن) [٥].

وقد اعتلَّ الشريفُ الكوفيّ لجموده بشبهه بالحروف التي من خصائصها عدم التصرُّف. قال: «اعلم أنَّ (عسى) لمَّا جعلوا له معنى غيرَ معنى الفعل الذي هو أصله أشبه الحروف الموضوعةَ للمعاني فَجمُدَ، كما أنَّ الحروفَ جامدةٌ، فلم يتصرَّفْ، فلا يُستعمل منه (يَفْعلُ) ولا (فاعِلٌ)»[٦].

وفي موضعٍ آخر حَدَّد الحرفَ الذي شابهه (عسى) بـ (لعلَّ)؛ لما يجمعهما من إفادة الترجّي، فلمَّا كان الأمر كذلك جاز أن تُحذف (أَنْ) من خبر (عسى) كما جاز ذلك في خبر (لعلَّ). قال: «وقد شُبِّهتْ (عسى) بـ (لعلَّ) في قولكَ: عساكَ تفعلُ، إنَّما تُريدُ: لعلَّك تفعلُ»[٧].

وقد سبقه ابنُ جنّي بالقولِ بهذه العلةِ. قال تحت باب غلبة الفروع على الأصول: «(عسى) مُنِعتْ التصرُّفَ لحملهم إيَّاها على (لعلَّ)، فهذا ونحوُه يَدُلُّك على قوَّةِ تداخلِ هذه اللغة وتلاحمها، واتِّصال أجزائها وتلاحُقِها، وتناسُبِ أوضاعها»[٨].

١) الأصول في النحو ٨٢/١ – ٨٣.
٢) ينظر: الجنى الداني /٤٦١ – ٤٦٢.
٣) ينظر: الكافية في النحو /٤٨.
٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٧٢/٤.
٥) ينظر: المرتجل /١٢٩، وتسهيل الفوائد /٥٩.
٦) البيان في شرح اللمع /٤٨٢.
٧) السابق /٤٨٤.
٨) الخصائص ٣١٢/١.

كما سبقه إليها الأنباريُّ حين قال – وهو يتحدث عن باب عسى –: «فإن قيلَ: فلِمَ لا يتصرَّفُ؟ قيل: لأنَّه أشبه الحرفَ؛ لأنَّه لمـَّا كان فيه معنى الطمع أشبه (لعلَّ)، ولعلَّ حرفٌ لا يتصرَّفُ، فكذلك ما أشبهَهُ»[١].

كما ذكر هذه العلة ابنُ الخشاب، ثم رجَّح غيرها وهي: «أنّها جَمدتْ لأنَّها تَدُلُّ على الاستقبال، ولفظها لفظ الماضي، فاستغنى عن أن يتكلَّف لها بناء المضارع منها»[٢].

وبعلّة الشبه بـ (لعلَّ) قال العكبريُّ، وأضاف عليها عِلّةَ الشبهِ بالحرف في كونه مفتقرًا إلى ما يليه، كما هي الحال في الحرف[٣].

وخلف من بعدهم ابنُ يعيش، فجمع ثلاث علل ممَّ ذكر لجمود (عسى) هي: شبهه بـ (لعلَّ) في معنى الترجِّي، وشبهها بالحروف في الجمود وعدم التصرف، وهو بهذا يوافق ما ذكره الشريفُ الكوفيّ، والثالث «أنَّهم أجروها مُجرى (ليس)؛ إذ كان لفظها لفظ الماضي، ومعناها المستقبل؛ لأنّ الراجي إنما يرجوا في المستقبل لا في الماضي، فصارت كليس في أنّها بلفظ الماضي ويُنفى بها الحال، فمُنعتْ لذلك من التصرُّف»[٤].

والجديرُ بالقول أن الجرجاني قد روى مجيء المضارع والمصدر من (عسى). قال: «وأمَّا (عسى) ونِعمَ وبئس فإنَّ لها مصادرَ متروكةً، كما أنَّ رفيعًا[٥] له فِعْلٌ متروكٌ من الاستعمال، وجاءَ في الشذوذ: عسى يَعْسَى عَسَىً، جاء رَفُعَ رَفَاعةً، فكما أنَّ رفيقًا بمنزلة شريفٍ في أنه مُشتقٌّ من نحو فَعُل، وإن لم يُستعمل رَفُعَ، كما استُعمل شَرُفَ، كذلك عَسَى، وما أشبهه مشتقٌّ من مصدر كضَرَبَ، وإن لم يُستعمل مصدرُه كما استُعمل مصدرُ ضَرَبَ»[٦].

ويُرَدُّ هذا بتأكيد الفرّاء على أنه ليس لعسى مصدرٌ ولا فِعلٌ[٧] وبتتابع أقوال النحاة على جموده[٨].

---

١) أسرار العربية /١٠٨.
٢) المرتجل في شرح الجمل /١٢٩.
٣) ينظر: اللباب في علل البناء ١/١٩١
٤) شرح المفصل ٤/٣٧٢ – ٣٧٣.
٥) جاء في اللسان ٨/١٣٠ «رَفُع يَرْفَع رَفَاعةً، فهو رفيعٌ إذا شرُف. قال سيبويه: لا يُقال رَفُع ولكن ارتفع».
٦) المقتصد ١/١١٢، وينظر: شرح ابن عقيل ١/٣٤١.
٧) ينظر: دقائق التصريف لابن سعيد المؤدب /٦٣.
٨) ينظر: المرتجل في شرح الجمل /١٢٨، وكتاب الأفعال لابن القطّاع ٢/٤٠١، والبديع في علم العربية ١/٤٧٨.

ونَخلُصُ إلى أنَّ (عسى) فعلٌ ماضٍ لا يتصرّف، وأنّ النحاة اختلفوا في تفسير هذا الجمود، فقالوا: جَمُد تشبيهًا بلعلَّ خاصةً، وإمَّا لشبهِهِ بالحروفِ عامةً في الجمود أو الافتقار، وقيل: جمد لأنّه بلفظ الماضي، فاستغنى بذلك عن بناء المضارع.

المسألة الثامنة: علّة عمل (ما) النافية عمل (ليس).

(ما) حرفُ نفيٍ غيرُ مختصٍ، يدخل على الأسماء والأفعال[١]، والأصل في كلِّ حرف غير مختصٍ ألَّا يعمل[٢]؛ ولذا قال الشاطبي: «وذلك أَنَّه ثبت في الأصول أنَّ الطلبَ الاختصاصيّ أصلُ العمل، فكلُّ شيءٍ طلبَ شيئًا غيرَ اختصاصيٍّ، فلا عملَ له فيه، كحروف الاستفهام؛ لأنّها يقع بعدها الاسمُ والفعلُ، فلا تختصُّ بأحدهما دونَ الآخر»[٣].

ومع هذا فقد أعملها أهلُ الحجاز[٤] وأهلُ نجدٍ[٥]، وأهلُ تهامةَ[٦] عملَ (ليس) فرفعوا بها الاسمَ، ونصبوا بها الخبرَ، في حين أنَّها لا تعمل شيئًا عند بني تميم[٧].

وتابعَ الشريفُ الكوفيُّ أهلَ الحجاز، ومَن سار سيرهم فأعملَ (ما) عملَ (ليس) بالشروط التي اشترطها الحجازيُّون، واعتلَّ لذلك بشبهها بـ (ليس) من جهتي إفادتها نفي الحال، ودخولها على المبتدأ والخبر. قال: «اعلمْ أنَّ (ما) حرفُ يُنفى به الحالُ، كما أنَّ (ليسَ) يُنفي بها الحالُ. وهي تدخُلُ على المبتدأ والخبر، كما أنَّ (ليس) تدخُلُ على المبتدأ والخبر. فلمَّا أشْبهتها عملتْ عملَها على صفةٍ، وذلك أنَّ (ليس) تعمل مقدمةً، ومؤخرةً، ومتوسطةً، ويتقدَّم خبرُها على اسمها، وليس كذلك (ما)، فإنَّها لا تعملُ إلَّا ما دامت نافيةً، واسمُها قبلَ خبرها، ولهذا متى زال عنها معنى النفي بـ (إلَّا) رفعتَ، فتقول: ما زيدٌ إلَّا قائمٌ، لزوال معنى النفي ... وكذلك إذا تقدَّم خبرُها على اسمها رفعتَ أيضًا؛ لأنَّه زالَ النّضْدُ ا لذي كانت تدخلُ عليه، وذلك

١) ينظر: رصف المباني /٣١٠.
٢) ينظر: الجنى الداني /٣٢٣.
٣) المقاصد الشافية ٢/٢١٥.
٤) ينظر: المقتضب ٤/١٨٨، ومعاني الحروف للرماني /٨٨، ورصف المباني /٣١٠.
٥) ينظر: رصف المباني /٣١٠.
٦) ينظر: الجنى الداني /٣٢٢.
٧) ينظر: معاني الحروف /٨٨.

أنَّها أُعْمِلتْ عملَها لمـّا أشبهتها من وجهين، فإذا أشبهتها من وجهٍ واحدٍ لم تعملْ»[١].

فأمَّا علّته الأولى وهي مشابهتها لـ (ليس) في إفادة النفي، فهي عِلّةُ سيبويه ذاتُها. قال تحت باب ما أُجريَ مجْرى (ليس) في بعض المواضع – : «وأَمَّا أهلُ الحجاز فيشبهونها بليسَ إذ كان معناها كمعناها»[٢].

وهي – أيضًا – علّةُ المبرّد في قوله: «وأَمَّا أهلُ الحجاز فإنهم لما رأوها في معنى (ليس) في جميع مواقعها، تغني كلُّ واحدةٍ منهما عن صاحبتها، أجروها مجراها في العمل، ما دام الكلامُ على وجهه، فقالوا: ما زيدٌ منطلقًا، كما يقولون: ليس زيدٌ منطلقًا»[٣].

وجمع الأنباريّ من قبله العلتين في قوله: «ووجه الشبه بينها وبين (ليس) من وجهين: أحدهما: أنَّها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أنَّ (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر، والثاني: أنّها تنفي الحال، كما أنَّ (ليس) تنفي ما في الحال»[٤].

وأضاف العكبريّ علّةً ثالثةً لعملها عمل (ليس) عند الحجازيين، وهي دخولُ الباءُ الزائدة على خبرها كما دخلت على خبر ليس. قال: «(ما) مشبّهةٌ بـ (ليس) لمشاركتها إياها في أربعة أشياء، وهي: النفيُ، ونفيُ ما في الحال، ودخولها على المبتدأ والخبر، ودخول الباء في خبرها. والشبهُ من وجهين يكفي في إلحاقِ المشبّهِ بالمشبَّه به، فكيف إذا زاد عليها؟ .. وباعتبار هذا الشبه رفعتْ (ما) المبتدأ وعملتْ فيه، وكلُّ ما اقتضى اسمين وعمِل في أحدِهما عمِلَ في الآخر»[٥].

الجدير بالذكر أنَّ سيبويه يرى أنَّ (ما) التميمية أقيسُ؛ لأنّها تجري مجرى أمَّا وهل، وكلاهما حرف لا يعمل ولأنَّها حرفٌ وليست فعلًا كـ (ليس)، ولأنّها لا تتحمَّلُ ضميرًا كما تتحمله (ليس). قال: «وأمَّا بنو تميم فيُجرونها مُجرى (أمّا وهل)، أي لا يُعملونها في شيءٍ، وهو القياسُ؛ لأنَّه ليسَ بفعلٍ، وليس (ما) كليس، ولا يكونُ فيها إضمارٌ»[٦].

وكذلك رأى ابنُ جني، إلَّا أنه عادَ وذكر أنَّ (ما) الحجازية أكثرُ استعمالًا، وبها نزل القرآن الكريم. قال: «وإنَّما كانت التميميةُ أقوى قياسًا من حيث كانت عندهم

١) البيان ف يشرح اللمع /١٥٤ – ١٥٥.
٢) الكتاب ٥٧/١.
٣) المقتضب ١٨٩/٤.
٤) الإنصاف ١٦٦/١.
٥) اللباب في علل البناء ١٧٥/١.
٦) الكتاب ٥٧/١.

كـ (هل) في دخولها على الكلام مباشرةً كلّ واحدةٍ في صدري الجملتين: الفعل والمبتدأ، كما أنَّ (هل) كذلك. إلّا أنَّك إذا استعملتَ أنتَ شيئًا من ذلك فالوجهُ أن تحملَه على ما كثُر استعماله، وهو اللغة الحجازية، ألا ترى أنَّ القرآن بها نزل»[١].

المسألة التاسعة: علّة عمل (إنَّ) وأخواتها.

من الحروف الناسخة (إنَّ) وأخواتُها، وتدخل على الجملة الاسمية فتنصبُ المبتدأ ويُسمَّى اسمَها، وترفعُ الخبرَ، ويُسمَّى خبرَها[٢]، وهي ستةُ حروفٍ هي: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، ولعلَّ، وليت، وعَدَّها سيبويه خمسةً، فأسقط (أنَّ) المفتوحةَ؛ لأنَّ أصلها (إنَّ) المكسورةُ الهمزة[٣].

واعتلَّ الشريفُ الكوفيُّ لعملها بشبهها بالأفعال الماضية. قال: «اعلمْ أنَّ هذه الحروفَ تدخلُ على المبتدأ والخبر، فتُحدثُ فيهما إعرابًا غيرَ ما كانا عليه، فتنصبُ المبتدأ، وترفع الخبرَ، وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّها أشبهتْ الأفعالَ، ومشابهتُها لها من حيث إنَّها على ثلاثةِ أحرفٍ، وآخرُها مفتوحٌ، ودخلتْ على المبتدأ والخبر، واتَّصل الضميرُ بها كما يتَّصلُ بالفعل، فبهذه الوجوه أشبهتْ الأفعالَ الماضيةَ، فأعملتْ عملَ الأفعالِ على صفةٍ مخصوصةٍ، وخُولِفَ بمعمولها فقُدِّمَ المنصوبُ على المرفوع، وأُلزِمتْ طريقةً واحدةً؛ ليَدُلُّوا بذلك على أنَّها حروفٌ، وأنَّ عملَها بالمشابهةِ»[٤].

والجامعُ بين (إنَّ) وأخواتها والأفعال من خلال نصه ما يأتي:

١)أنَّ أقلَّ ما تتكون منه هذه الحروف ثلاثة أحرفٍ، كما هي الحال في الأفعال.

٢)أنَّ أواخرها مُحرَّكٌ بالفتح، كما في الفعل الماضي.

٣)أنها تطلبُ اسمين هما المبتدأ والخبر، كما هي الحال في الأفعال في طلبه الفاعل والمفعول.

٤)اتصال الضمائر بها، كما تتصلُ بالأفعال.

وقد سبقه سيبويه إلى بيان أنَّ (إنَّ) وأخواتها إنما عملتْ تشبيهاً بالأفعال، لكنه لم يُفصل التفصيل الذي جاء عند الشريف الكوفيّ[٥]، وكذلك صنعَ المبرّدُ، بيد أنه ذكر لذلك أربع عللٍ، منها علة لم يتناولها الكوفيّ، وهي أنها تحمل معاني

١) الخصائص ١/١٢٦.
٢) ينظر: المقتضب ٤/١٠٩.
٣) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٣٤٦.
٤) البيان في شرح اللمع /١٥٧.
٥) ينظر: الكتاب ٢/١٣١.

الأفعال. قال: «فهذه الحروفُ مُشبهةٌ بالأفعال، وإنَّما أشبهتْها لأنَّها لا تقع إلَّا على الأسماء، وفيها المعاني من الترجّي، والتمني، والتشبيه التي عباراتُها الأفعالُ، وهي في القوة دونَ الأفعال ولذلك بُنيت أواخرُها على الفتح كبناءِ الواجب الماضي، وهي تنصب الأسماءَ وترفعُ الأخبارَ، فتُشبِهُ من الفعل ما قُدِّمَ مفعوله نحو ضرب زيدًا عمرٌو»[١].

وتناولَ الأنباريُّ هذه المسألة قبل الشريف الكوفيّ بالتفصيل، فذكر ممَّا ذكره ثلاث عللٍ، وأضاف عليها علتين، مستبعدًا علةَ اتصال الضمائر بها. قال: «إنْ قال قائلٌ: لِمَ أُعملتْ هذه الأحرفُ؟ قيل: لأنَّها أشبهتْ الفعلَ، ووجهُ الشبهِ بينهما من خمسةِ أوجهٍ. الوجه الأول: أنها مبنيةٌ على الفتح، كما أنَّ الفعلَ الماضيَ مبنيٌّ على الفتح. والوجه الثاني: أنّها على ثلاثةِ أحرفٍ، كما أنَّ الفعلَ على ثلاثةِ أحرفٍ، والوجه الثالث: أنَّها تلزمُ الأسماءَ، كما أنَّ الفعل يلزم الأسماءَ. والوجه الرابع: أنَّها تدخلُ عليها نونُ الوقايةِ، كما تدخل على الفعل نحو: إنَّني، وكأنَّني، ولكنَّني. والوجه الخامس: أنَّ فيها معانيَ الأفعالِ، فمعنى إنَّ وأنَّ: حقَّقتُ، ومعنى كأنَّ: شبَّهتُ، ومعنى لكنَّ: استدركتُ، ومعنى ليت: تمنَّيتُ، ومعنى لعلَّ: ترجَّيتُ، فلمَّا أشبهت هذه الحروفُ الفعلَ من هذه الأوجه الخمسةِ وجب أن تعمل عمله»[٢].

وسِرُّ استبعاد العلة الأخيرة التي ذكرها الشريفُ الكوفيُّ، وهي اتصالها بالضمائر، أنَّ هذه الضمائر اتصلت بـ (إنَّ) وأخواتها بعد العمل. ذكر ذلك ابنُ عصفور[٣].

ومن المهم ذكرُه أنَّ النحاةَ اختلفوا في ماهيَّة الأفعال التي شُبِّهت بها (إنَّ وأخواتها)، فذهب الخليل إلى أنها شُبِّهت بـ (كان)[٤]، وبه قال ابنُ مالك[٥]، وذهب آخرون إلى أنها شُبِّهت بالأفعال الحقيقية كـ (ضرب)، وممَّن قال به: المبرّدُ[٦]، وابنُ السَّراج[٧]، والأنباريُّ[٨]، وابنُ يعيش[٩]، والمالقي[١٠]، وهو الأحسن؛ لأنَّه أن يُحمل

١) المقتضب ٤/١٠٨ – ١٠٩.
٢) أسرار العربية /١٤٣.
٣) شرح جمل الزجاجي ١/٤٢٣.
٤) ينظر: الكتاب ٢/١٣١.
٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/٨.
٦) ينظر: المقتضب ٤/١٠٩.
٧) ينظر: الأصول في النحو ١/٢٣٠.
٨) ينظر: أسرار العربية /١٤٤.
٩) ينظر: شرح المفصل ٤/٥٢١.
١٠)ينظر: رصف المباني /١١٨.

الفرعُ على الأصلِ أولى من أن يُحمل الفرعُ على الفرعِ.

المسألة العاشرة: علّة بناء اسم (لا) النافية للجنس.

(لا) النافية حرفٌ مشتركٌ، يدخُلُ على الأسماءِ والأفعالِ، فكان حقُّها ألَّا تعملَ شيئًا، فلمَّا قُصد بها التنصيصُ على نفي العموم اختصَّت بالأسماء؛ «لأنَّ قصد ذلك يستلزمُ وجودَ (مِن) الجنسيَّةِ لفظًا أو معنًى، ولا يليقُ ذلك إلّا بالنكرات، فوجب لـ (لا) عند ذلك القصد عملٌ فيما يليها من نكرةٍ»[١].

واختُلِف في اسمها المفرد، من حيثُ الإعرابُ والبناءُ، فذهب الكوفيون[٢] ووافقهم الزجاج[٣]، والسيرافي[٤] إلى أنه مُعربٌ منصوبٌ من غير تنوين. وذهب البصريون[٥] وعلى رأسهم سيبويه[٦] إلى أنَّه مبنيٌّ.

واختار الشريفُ الكوفيُّ رأيَ البصريين، واعتلَّ لذلك بأنَّه حينَ تركَّب اسمُها مع (لا) أشبه الحروفَ، من حيث إنَّه لا يُفيدُ شيئًا بهذا التركيب حتى يؤتى بخبره، كما هي الحال في الحروف التي لا تفيدُ شيئًا إلَّا بوجودها مع غيرها، ولذلك ضعُف ما كان له من حالة تمكّنُ قبل البناء، فجُعلَ البناءُ دليلًا على هذا الضعف. قال: «فإن قال قائل: فما الذي أوْجب بناءَ هذا الاسم، وهو متمكّنٌ معناه في نفسه؟ قيل له: لمـّا كان هذا الاسمُ بعد (لا) مُلازمًا لـ (لا)، ولم يقع عيرُه موقعه قلَّ تمكُّنُه فصار بقلَّةَ التمكُّنِ مشابهًا للحروف، فبني»[٧].

ثم مضى ذاكرًا علّة أخرى، قال بها قومٌ، لم يُحدّدهمْ، وهي أنَّه تنزَّل مع (لا) منزلة الجزء من الكلمة، وجزء الكلمة لا يُعرب. قال: «وقالَ قومٌ: لمـّا كان الاسمُ ملاصقًا لـ (لا) تَنزَّل الاسمُ منزلةَ جزءٍ من الحرف، وبعض الحرف يكونُ مبنيًّا»[٨].

وما نسبه لقومٍ في العلة الثانية هي العلةُ التي قال بها سيبويه؛ لأنّه جَعَلَ اسم (لا) مع حرف ا لنفي بمنزلة اسم واحد، متركَّبًا كخمسةَ عشرَ. قال: «وتركُ التنوين لما تُعملُ فيه لازمٌ؛ لأنَّها جُعلت وما عَمِلتْ فيه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ نحو خمسةَ

١) شرح التسهيل ٢/٥٤.
٢) ينظر: الإنصاف ١/٣٦٦.
٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/٦٩، والجنى الداني /٢٩٠.
٤) ينظر: الجنى الداني /٢٩١.
٥) ينظر: الإنصاف ١/٣٦٦.
٦) ينظر: الكتاب ٢/٢٧٤.
٧) البيان في شرح اللمع /١٧٤.
٨) البيان في شرح اللمع /١٧٤.

عشرَ»[١].

وهي ذاتها – أيضًا – علّةُ الأخفشِ. قال: «وإنما حُذف التنوين منه، لأنك جعلته و(لا) اسمًا واحدًا، وكلُّ شيئين جُعِلا اسمًا واحدًا لم يُصرفا، والفتحةُ التي فيه لجميع الاسم، بُنِيَ عليها، وجُعِل غيرَ متمكِّن، والاسم الذي بعد (لا) في موضع نصب»[٢]، وهي – أيضًا – علّةُ المبرّد[٣]، وبعض النحاة المتأخرين[٤]، واستدلَّ العكبري على صحة هذه العلة بأنّه إذا فُصِل بين (لا) وبين اسمها «أُعربَ كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات آية ٤٧]، وإذا لَزِمَ الفتح مع الوصل، وزالَ مع الفصْل دلَّ أنَّه حادثٌ للتركيب، والتركيب يُوجبُ البناءَ؛ لأنّه يُجعلُ فيها الشيئان كالشيء الواحد»[٥].

ونَسبَ الأنباريّ للبصريين القولَ بأنّه إنَّما بُنيَ لتضَمُّنِهِ معنى (مِن) الاستغراقية؛ «لأنَّ الأصلَ في قولك: لا رجلَ في الدار: لا مِن رجلٍ في الدار؛ لأنَّه جواب مَن قال: هل مِن رجلٍ في الدار؟ فلمَّا حُذِفت (مِن) من اللفظ، ورُكّبتْ مع (لا) تَضَمَّنت معنى الحرف، فوجبَ أن تُبنى»[٦].

واختاره ابنُ عصفور بحجة أن «ما بُني من الأسماء لتَضَمُّنِه معنى الحرف أكثر ممَّا بُني لتركيبه مع الحرف»[٧].

ونقل أبو حيَّان عن بعض النحاة أنه بُني لتَضَمُّنِه اللام التي للاستغراق، ثم ردَّه بقوله: «وهو فاسدٌ بوصفه للنكرة، ولو كان على ما زعم لَوُصِفَ بالمعرفة، كما قالوا: لقِيته أمسِ الدابرَ»[٨].

وحكمُ اسم (لا) إذا جاء مثنى أو جمعَ مذكر سالمًا البناءُ عند سيبويه كالمفرد؛ «لأنّ العلةَ الموجبةَ للبناء قائمةٌ، ولا مانعَ منه، والمثنى يكون مبنيًا كما في باب النداء»[٩].

وذهب المبرد إلى أنَّه معربٌ؛ لأنَّ التثنيةَ والجمع من خصائص الأسماءِ،

١) الكتاب ٢/٢٧٤.
٢) معاني القرآن ١/٢٤ – ٢٥.
٣) ينظر: المقتضب ٤/٣٥٧.
٤) ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ١/٢٥٧، والتذييل والتكميل ٥/٢٢٧، وشرح ابن عقيل ١/٣٩٦.
٥) التبيين على مذاهب النحويين /٣٦٣.
٦) الإنصاف ١/٣٦٧.
٧) شرح جمل الزجاجي ٢/٢٧١.
٨) التذييل والتكميل ٥/٢٢٨.
٩) اللباب في علل البناء ١/٢٣٩.

ولأنَّ المثنى في حكم المعطوف، والعطفُ يمتنع فيه البناء[١].

المسألة الحادية عشرة: علّة بناء (قبل وبعد).

من الظروف المبهمة (قبلُ وبعدُ)، وهما ملازمان للإضافة[٢]، وتُسمى كذلك بالغايات، ويشاركهما في الحكم والتسمية ظروفٌ كثيرة منها: فوق، وتحت، وأمام، وقدَّام، ووراء، وخلف، وأسفل، ودون، ومن علُ، وأولُ[٣].

وإنَّما سُمِّيتْ هذه الظروفُ غايات؛ «لأنَّ غايةَ كلِّ شيءٍ ما ينتهي به ذلك الشيءُ، وهذه الظروفُ إذا أُضيفت كانت غايتُها آخر المضاف إليه؛ لأنَّ به يتمُّ الكلامُ، وهو نهايتُه، فإذا قُطِعتْ عن الإضافةِ، وأريد معنى الإضافة، صارتْ هي غايات ذلك الكلام؛ فلذلك من المعنى قيل لها غايات»[٤].

وتُعرب هذه الظروف في ثلاثِ حالاتٍ هي[٥]:

١)أن يُصرَّحَ بالمضاف إليه، نحو: جئتُكَ قبلَ الظهرِ.

٢)أن يُحذفَ المضافَ إليه، ويُنوى ثُبوتُ لفظِه، كقراءة (قبل وبعد) بالجر[٦] في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ [الروم آية ٤].

٣)أن يُحذف المضافُ، ولا يُنوى شيءٌ، كقراءة[٧] قوله تعالى: ﴿مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ [الروم آية ٤] بالجر والتنوين وتُبنى في حالةٍ واحدةٍ هي[٨] أن يُحذفَ المضافُ، وينوى معناه، كقراءة الجماعة ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ [الروم آية ٤]، والأصل – والله أعلم – لله الأمرُ من قبل الغلب ومن بعده[٩]. واعتلَّ الشريف الكوفيّ لبناء (قبل وبعد) بشبههما للحروف في الافتقار إلى ما يُبيِّنُ معنيهما؛ إذ هما يحتاجان إلى المضاف إليه حتى تظهر الغاية المرادة منهما، كما أنَّ الحرفَ يفتقر إلى تركيب يوضحه ويُبيِّنُ المراد منه. قال: «فأمَّا (قبلُ وبعدُ) فظرفان من ظروف الزَّمان، وأصلُهما أن

١) ينظر: اللباب في علل البناء ٢٣٩/١ – ٢٤٠.
٢) ينظر: شرح التصريح ٧١٨/١.
٣) ينظر: المفصل للزمخشري /٢١٠، وأوضح المسالك ١٦٠/٣.
٤) شرح المفصل ١٠٤/٣.
٥) ينظر: أوضح المسالك ١٣٠/٣ – ١٣٢.
٦) هي قراءة الجحدري. ينظر: الكامل في القراءات العشر /٦١٦.
٧) هي قراءة الحسن، ورُويتْ عن أبي عمرو. ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٢٣٦/٣.
٨) ينظر: أوضح المسالك ١٥٩/٣.
٩) ينظر: شرح التصريح ٧٢٠/١.

يكونا مُعربينِ، تقولُ: آتيكَ قبلَ يومِ الجُمُعةِ. قال الله تعالى: ﴿ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ ﴾ [المائدة من آية ٣٤]، ويدخُلُ عليهما التنوينُ، فتقول: جئتكَ قبلًا وبعْدًا، إلَّا أنَّهما لمَّا مُنِعا الإضافةَ صار معناهما فيما كان مضافًا إليهما، فأشبها الحروف التي معانيها في غيرها، وبُنيا على الضمِّ؛ ليكونَ الضَّمُّ عوضًا لهما من المحذوف منهما؛ لأنَّهما جُعلا غايةً»(١).

وهذه العلة هي ذاتُها علّة سيبويه؛ إذ نصَّ على أنَّهما بُنيا على الضمِّ لشبههما بالحروف والأصوات، بيدَ أنه فصَّلَ في الأمر، وذكر أن وجهَ المشابهةِ بينهما من جهتي اللفظ والمعنى، فأمَّا شبهُهُما بالحرفِ من جهةِ اللفظِ فلأنَّهما لا يتمكنان كالحروف؛ فلا يثنيان ولا يُجمعان، ولا ينعتان، ولا يُخبر عنهما، وأمَّا شبهُهما بالحرفِ من جهةِ المعنى فلأنَّهما مُبهمانِ يقعان على كلِّ حينٍ. قال: «فأمَّا ما كان غايةً نحو: قبلُ، وحيثُ، فإنَّهم يُحرّكونه بالضّمةِ. وقد قال بعضهم: حيثَ، شبَّهوه بأينَ. ويَدُلّكَ على أنَّ قبلُ وبعدُ غيرُ متمكنينِ أنَّه لا يكون فيهما مفردَينِ ما يكون فيهما مضافين؛ لا تقول: قبلُ وأنتَ تريدُ أن تبني عليها كلامًا، ولا تقول: هذا قبلُ، كما تقول: هذا قبلَ العتمةِ، فلمَّا كانت لا تمكَّنُ، وكانت تقع على كلِّ حينٍ، شُبِّهت بالأصواتِ، وهل، وبل؛ لأنَّها ليست مُتمكِّنةِ»(٢).

واعتلَّ المبرّدُ لبنائها بمخالفتهما للباب، حين قُطعا عن الإضافة ونُوي معناها. قال: «فأمَّا الغايات فمصروفةٌ عن وجهها، وذلك أَنَّها ممَّا تقديره الإضافةُ؛ لأنَّ الإضافةَ تُعرِّفُها وتُحقِّق أوقاتَها، فإذا حُذفتْ منها، وتُركتْ نيَّاتها فيها كانت مخالفةً للباب معرفةً بغير إضافةٍ، فصُرفت عن وُجوهها، وكانَ محلَّها من الكلامِ أن يكونَ نصبًا أو خفضًا، فلمَّا أُزيلتْ عن مواضعها أُلزِمتْ الضمَّ، وكان ذلك دليلًا على تحويلها، وأنَّ موضعَها معرفةٌ»(٣).

وذهب الأنباريُّ(٤)، والعكبريُّ(٥)، وابنُ الخباز(٦)، وابنُ يعيش(٧)، وابن إياز(٨) إلى أنّ الأصلَ فيهما أن يُستعملا مُضافين، فلمَّا حُذف المضافُ إليه، وبقي

١) البيان في شرح اللمع /٣٥.
٢) الكتاب ٢٨٥/٣ – ٢٨٦.
٣) المقتضب ١٧٤/٣.
٤) ينظر: أسرار العربية ٥٠/١.
٥) ينظر: اللباب في علل البناء ٨٢/٢.
٦) ينظر: توجيه اللمع /٧٠.
٧) ينظر: شرح المفصل ١٠٤/٣.
٨) ينظر: المحصول في شرح الفصول ٢٦٥/١.

المضافُ وحدَه، تنزّل منزلةَ بعضِ الكلمةِ، وبعضُ الكلمةِ مبنيٌّ.

وأضافَ العكبريُّ(١)، وابنُ إياز(٢) علةً أخرى، وهي أنَّهما تضمَّنا معنى الإضافة الدالة على التعريف، كما بُني أمسِ حين تضمن من (ال) التعريف، فإذا أُضيفا أُعربا، كما يُعرب (أمس) حين تتصل به الألفُ واللامُ.

وعند ابن مالك(٣) أنهما بنيا لثلاثِ عللٍ، منها اثنتان سبق الإشارة إليهما، وهما الشبه الفظي الجمودي من حيثُ إنهما لا يتمكَّنان؛ فلا يثنيان، ولا يُجمعان، ولا يُنعتان، ولا يُخبر عنهما، ولا يُنسب إليهما، ولا يُضاف. والأخرى الشبهُ المعنوي من حيث إنهما يفتقران إلى ما يُبيِّنهما، كما يحتاج الحرف إلى ذلك، والثالثة أنه لمَّا «قُطِعت عن الإضافة أَشبهتْ حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها، فانضمَّ ذلك إلى الشبهينِ المذكورين فبُنيتْ»(٤).

وجميعُ هذه العلل باستثناء علة المبرّد، ترجع إلى علة شبه الحرف، وكلُّ عِلّةٍ منها يُعدُّ سببًا كافيًا للبناء، على ما أوضحه النحاة في نصوصهم وآرائهم السابقة.

المسألة الثانيةَ عشرةَ: علّة بناء المنادى المفرد العَلَم.

المنادى إمَّا أن يكونَ مضافًا، أو شبيهًا بالمضاف، أو نكرةً غيرَ مقصودة، وهذا يجب فيه النصب(٥).

وإمَّا أنْ يكونَ مفردًا عَلَمًا أو نكرةً مقصودةً، وهذا يجبُ فيه البناءُ على ما يُرفع به(٦)، ثم اختلفوا في المنادى المفرد العَلَم، فذهب البصريون إلى أنَّه مبنيٌّ على الضمِّ، وذهب الكوفيونَ إلى أنَّه معربٌ مرفوعٌ بغير تنوينٍ(٧).

وتابع الشريفُ الكوفيُّ مذهب البصريين، وهو أنَّ المنادى العَلَمَ المفردَ يجبُ فيه البناءُ، واعتلَّ لذلك بوقوعه موقع ضمائر الخطاب، وضمائر الخطاب مبنية، فكذلك ما أشبَهها. قال: «فأمَّا الأسماءُ الأعلامُ فنحو: زيد وعمرو، فهي في النداء مبنيةٌ على الضمِّ عند البصريين، ومُعربةٌ عند الكوفيين، والذي أوجبَ بناءَها وقوعُها

١) ينظر: اللباب في علل البناء ٨٢/٢.
٢) ينظر: المحصول في شرح الفصول ٢٦٥/١.
٣) ينظر: شرح التسهيل ٢٤٣/٣.
٤) شرح التسهيل ٣٤٦/٣.
٥) ينظر: المفصل للزمخشري /٦٠، وشرح اللمع لابن الخبَّاز /٣١٨ – ٣١٩.
٦) ينظر: الكتاب ١٨٥/٢، والمقتضب ٢٠٤/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٨٢/٢.
٧) ينظر: الإنصاف ٣٢٣/١.

موقع أسماء الخطاب، نحو (أنت) و(رأيتُكَ)، هذا ما أمَلَّه علينا شيخُنا أبو القاسم زيدُ بنُ علي رحمه الله. فلمَّا كانت أسماءُ الخطاب مبنيةً صارت الأعلامُ بوقوعها موقعها مبنيةً»(١).

وهذه العلّةُ التي أوردها هي عِلّةُ البصريين ذاتُها، التي اعتلُّوا بها لبناء هذا المنادى في ردّهم على الكوفيين القائلين بإعرابه، ونَقَلها عنهم الأنباريُّ في قوله: «وأمَّا البصريون فاحتجُّوا بأنْ قالوا: إنَّما قُلنا إنَّه مبنيٌّ، وإنْ كانَ يجبُ في الأصلِ أن يكونَ معربًا؛ لأنَّه أشبَهَ كاف الخطابِ، وكافُ الخطابِ مَبنيَّةٌ، فكذلك ما أشبهها. ووجه الشبه بينهما من ثلاثةِ أوجهٍ: الخطابُ، والتعريفُ، والإفراد، فلمَّا أشبَهَ كافَ الخطابِ من هذه الأوجهِ، وَجَبَ أن يكون مبنيًّا، كما أنَّ كافَ الخطابِ مبنيَّةٌ»(٢).

وبهذه العلة قال: الصميريُّ(٣)، وابن الخباز(٤)، والمراديُّ(٥)، وناظر الجيش(٦).

واعتلَّ سيبويه بعلتين هما كثرة الاستعمال، ومشابهة الأصوات، لكونها مبنية مثلها. قال: «فأمَّا المفردُ إذا كانَ منادًى فكلُّ العربِ تَرفعهُ بغيرِ تنوينٍ، وذلك لأنَّه كثُر في كلامهم، فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصواتِ، نحو: حَوْب(٧)، وما أشبَهَهُ»(٨).

وجمع الأنباريُّ بينَ علة سيبويه الثانية، وما اعتلَّ به الشريفُ الكوفيُّ، فقال: «إنْ قال قائلٌ: لِمَ بُنيَ المنادى المفردُ المعرفة؟ قيل: لوجهين: أحدهما: أنَّه أشبهَ كافَ الخطاب، وذلك من ثلاثةِ أوجهٍ: الخطاب، والتعريف، والإفراد؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يتَّصفُ بهذه الثلاثة، فلمَّا أشبهَ كافَ الخطابِ من هذهِ الأوجهِ بُنيَ كما أنَّ كاف الخطاب مبنيةٌ. والوجه الثاني: أنَّه أشبهَ الأصواتَ؛ لأنَّه صارَ غايةً ينقطعُ عندها الصوتُ، والأصواتُ مَبنيةٌ، فكذلك ما أشْبهها»(٩)، وكذلك صنع العكبري(١٠)، وابنُ عصفور(١١) فاعتلّا بهاتين العلتين.

---

١) البيان في شرح اللمع /٣٦٤.
٢) الإنصاف ١/٣٢٤ – ٣٢٥.
٣) ينظر: التبصرة والتذكرة ١/٣٣٨.
٤) ينظر: توجيه اللمع ٣١٨.
٥) ينظر: توضح المقاصد ٢/١٠٥٩.
٦) ينظر: تمهيد القواعد ٧/٣٥٤١.
٧) الحَوْبُ: الجملُ، ثم كثُر ذلك، حتى صار زجرًا للجمل. ينظر: جمهرة اللغة ١/٢٨٥.
٨) الكتاب ١/١٨٥.
٩) أسرار العربية /٢٢٤.
١٠) ينظر: اللباب في علل البناء ١/٣٣٠ – ٣٣١.
١١) ينظر: شرح الجمل ٢/٨٧.

ولعلَّ الوجهَ الأولى أقوى، لما يجمعُ بين المشبه والمشبه به من صفات ثلاث هي الخطاب والإفراد والتعريف، بخلاف الشبه بالأصوات فإنه لا يجمع بينهما سوى البناء.

المسألة الثالثة عشرة: علّة بناء الجزء الأول من المركب المزجي وإعرابه إعراب الممنوع من الصرف.

التركيب في اللغة: وضعُ شيء على شيءٍ آخر. قال ابنُ سيده: «وركّبَ الشيءَ: وضعَ بعضَه على بعضٍ، وقد تركَّب وتراكبَ»(١)، أمَّا عند النحويين فهو: «المركَّبُ من كلمتين بمنزلة اسمٍ واحدٍ في شدّةِ الانعقاد»(٢).

ومن المركبات المركَّبُ المزجي وهو «كلُّ اسمينِ نُزِّلَ ثانيهما مما قبله كبعلبك منزلةَ تاء التأنيث ممَّا قبلَها»(٣).

وقد نَصَّ النحاة على أنَّ فيه ثلاثة أوجه من الإعراب هي(٤):

١)إعرابه إعراب الممنوع من الصرف على آخره للعلمية والتركيب، وهي اللغة الفصحى(٥).

٢)معاملته معاملة التركيب الإضافي.

٣)بناء شقّيه على الفتح، ما لم يكن شقُّه الأول مختومًا بياء، نحو (معديْ كرِب) فإنّه يُبنى على السكون.

واعتلَّ الشريفُ الكوفيّ للوجه الأول، بأن هذا الاسم نُزِّل منزلة الاسم المختوم بتاء التأنيث نحو (حمدَة) و(طلحة)، فكما يُمنع هذان الاسمان من الصرف ويُفتح فيهما ما قبل التاء، فكذلك حدث في المركب المزجي. قال: «فإذا سَمَّيت بهذا الاسم المركب فتحتَ آخرَ الاسم الأول، وأعربتَ الثاني بالرفع والنصب بغير تنوين، كما تفعلُ بالاسم المفرد، تقول: هذا حضَرَموتُ، ورأيتَ حضرَموتَ، ومررتُ بحضرَموتَ، كما تقول: هذا عمرُ، ورأيتُ عمرَ، ومررت بعمرَ وإنّما فُتح آخرُ الاسمِ الأولِ؛ لأنَّهم شَبَّهوا الثاني بتاء التأنيث، نحو (طلحة، وحمدة، وحمزة) وأشباه ذلك، فكما يُفتح ما قبلها كذلك فُتِحَ ما قبل الاسم الثاني، والشبه بينهما أَنَّ التاءَ وقعتْ بعد

١) المحكم والمحيط الأعظم ١٥/٧.
٢) منازل الحروف للرماني /٧٠.
٣) شرح الحدود النحويّة للفاكهي /٩٠.
٤) ينظر: تمهيد القواعد ٤٠٥٠/٨، وشرح الأشموني ١١٦/١.
٥) ينظر: تعليق الفرائد ١٤٥/٢.

ثلاثةِ أحرف لمعنًى، وكذلك الاسم الثاني»[١].

وهذا الذي نَصَّ عليه قد سبقه إليه المبردُ في قوله: «اعلمْ أنَّ كلَّ اسمينِ جُعلا اسمًا واحدًا على غيرِ جهةِ الإضافةِ، فإنَّ حكمهما أن يكون الاسمُ الأولُ منهما مفتوحًا، وأن يكونَ الإعرابُ في الثاني فتقولُ: هذا حضرَموتُ يا فتى وبعلَبكُ، فاعلمْ وكذلك رامهرمز، ولا يُصرفُ؛ لأنَّهما جُعلا بمنزلةِ الاسم الذي فيه هاءُ التأنيثِ؛ لأنَّ الهاءَ ضُمَّتْ إلى اسم كان مذكّرًا قبلَ لحاقها، فتركَ آخره مفتوحًا، نحو حمَدة وطلحة»[٢].

وقال بهذه العلة جمعٌ كثيرٌ من النحاة، منهم: الجرجاني[٣]، وابنُ يعيش[٤]، وابنُ الناظم[٥]، وأبو حيّان[٦]، والمراديُّ[٧]، وابنُ هشام[٨]، وناظر الجيش[٩].

فإذا بُني على فتح الجزأيْن فالعلّة فيه شبهُهُ بخمسةَ عشرَ. قال المرادي: «والوجه الثالثَ أن يُبنى صدرُه وعجزُه على الفتح، ما لم يعتلّ فيُسَكَّن، تشبيهًا بخمسة عشر»[١٠].

وأصلُ خمسة عشر: خمسةٌ وعشرةٌ ثم حُذِف حرف العطف فجعلا كالكلمة الواحدة. قال سيبويه: «وأمَّا خمسةَ عشرَ وأخواتُها وحادي عشرَ وأخواتُها، فهما شيئان جُعِلا شيئًا واحدًا. وإنَّما أصلُ خمسة عشر: خمسةٌ وعشرةٌ، ولكنَّهم جعلوه بمنزلة حرف واحدٍ»[١١].

المسألة الرابعة عشرةَ: علَّة بناء (كَمْ) الاستفهامية.

(كَمْ) كنايةٌ عن العددِ المبْهم، قليلًا كان أو كثيرًا، وتنقسم إلى قسمين: كم الاستفهامية، وكم الخبريَّةِ، ويشتركان في أحكامٍ عدةٍ، منها البناءُ[١٢].

١) البيان في شرح اللمع /٥٣١ – ٥٣٢.
٢) المقتضب ٤/٢٠.
٣) ينظر: المقتصد ٢/٩٦٥.
٤) ينظر: شرح المفصل ١/١٨٤.
٥) ينظر: شرح ابن الناظم /٥٠.
٦) ينظر: التذييل والتكميل ١/٢٩٣.
٧) ينظر: توضيح المقاصد ٣/١٢٠٤.
٨) ينظر: أوضح المسالك ١/١٣٢.
٩) ينظر: تمهيد القواعد ٨/٤٠٥٠.
١٠) توضيح المقاصد ٣/١٢٠٤.
١١) الكتاب ١/٢٩٧ – ٢٩٨.
١٢) ينظر: الجنى الداني /٢٦١، وشرح التصريح ٢/٤٧٣.

واعتلَّ الشريفُ الكوفيُّ لبناء (كم) الاستفهاميةِ بقوله: «وإنَّما بُنيَ (كم) لتَضَمُّنِه معنى همزة الاستفهام، ونيابته عنها»[١].

وعلتُه هنا علةُ شبهٍ معنويّ لأنَّه تضمَّنَ معنى حرف الاستفهام وناب عنه، والتضمُّن هو: «أنْ يؤديَ ما يؤدّيه الحرفُ من المعنى، ويُصاغ عليه صياغة لا يَظهرُ ذلك الحرفُ معه»[٢].

وبهذه العلة قال السيرافي من قبل في نَصِّه: «وأمَّا (كم) فإنّها مبنيَّةٌ على السكون، والذي أوجب بناءَها على ذلك أنّها وقعت موقعين شابهتْ في كلِّ واحدٍ منهما حرفًا؛ فالأول وقوعُها موقع ألف الاستفهام، ويُسأل بها عن الأعداد كقولك: كم غلامًا لكَ؟، وكم مالك؟، فتصير بمنزلة: أعشرون غلامًا لك؟ أثلاثون مالك؟، فتُغني عن حرف الاستفهام، والاسم الذي بعده. والثاني أنّها تقع في الخبر موقع (رُبَّ) و(رُبَّ) حرفٌ فضارعتها (كم) في الخبر فبُنيتا»[٣].

وبها أيضًا اعتلَّ الأنباريُّ. قال: «إنْ قالَ قائلٌ: لِمَ بُنيتْ (كم) على السكون؟ قيل: إنَّما بُنيت لأنها لا تخلو إمَّا أن تكون استفهامية أو خبريةً، فإن كانت استفهاميةً، فقد تضمنتْ معنى حرف الاستفهام، وإن كانت خبرية فهي نقيضةُ (رُبَّ)»[٤].

وعلى هذا التعليل مضى كثيرٌ من النحاة، منهم: العكبريُّ[٥]، وابن أبي الربيع[٦]، وابن الخباز[٧]، وابنُ مالك[٨]، وناظر الجيش[٩].

١) البيان في شرح اللمع ٤٨٧.
٢) المحصول في شرح الفصول لابن إياز /٢٤١ – ٢٤٢.
٣) شرح كتاب سيبويه ٧١/١ – ٧٢.
٤) أسرار العربية /٢١٤.
٥) ينظر: اللباب في علل البناء ٣١٤/١.
٦) ينظر: الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ٨٢/٢.
٧) ينظر: توجيه اللمع /٧٣.
٨) ينظر: شرح التسهيل ٤٢٢/٢
٩) ينظر: تمهيد القواعد ٢٤٩٩/٥.

الخاتمة

بعد هذا التطواف في مسائل هذا البحث، يحسن بنا الوقوف على أهم نتائجه، ومنها:

١)عاش المصنفُ عمر الكوفيّ في القرنين الخامس والسادس الهجريين، وقد شهد له بعض مترجميه بالعلم والفضل.

٢)يُعدُّ كتابه (البيان في شرح اللمع) واحدًا من أبرز ما صُنِف في شرح لمع ابن جنّي. شهد له بذلك الأنباريّ في نزهة الألباء.

٣)لعلّةِ المشابهة في هذا الكتاب حضورُها القويُّ في تفسير كثير من الظواهر النحويّة.

٤)تابَعَ الشريفُ الكوفيّ مَن تقدَّم من النحاة في كثيرٍ من مواضع هذا البحث، وهذا يَدُلُّ على أنَّه يميل إلى الاتباع لا الابتداع.

٥)تُظهرُ هذه العلّةُ تأثره الكبير بالمذهب البصري وميْله إليه، ويتضح ذلك من متابعته لتعليلات سيبويه وابن السَّراج والمبرّد في كثير من مسائل هذا البحث.

٦) قَدَّم الشريف الكوفيّ تفسيراتٍ جديدةً لبعض مواضع هذه العلّة، لم أعثر عليها عند غيره، منها تفسيره لعلّة بناء أسماء الإشارة، وعلّة امتناع تقديم معمول المصدر عليه.

٧)يظهر في كتابه (البيان في شرح اللمع) شيوعُ النزعة الجدلية، ويتضح ذلك من افتراضه سؤالًا في كثير من مواضعه ثم الإجابة عليه، كقوله: فإنّ قيل كذا، قيل له: كذا وكذا.

٨)كشف لنا البحث أنَّ أكثر مواضعِ هذه العلّة دورانًا في هذا الكتاب هي علّة مشابهة الحرف، على اختلاف صورها وأشكالها.

٩)كشفت لنا ترجمةُ هذا العَلَم عن كثير من العلماء الذين عاشوا في عصره وقد تأثر بهم أو أخذوا عنه، كابن الخازن، والأقساسي، وأبي القاسم البندار، لذا يُوصي البحثُ بالالتفات إلى هؤلاء لإماطة اللثام عن حياتهم وأعمالهم.

والله تعالى أعلم ،،،

المصادر والمراجع

١)القرآن الكريم.
٢)أبو القاسم السهيلي ومذهبه في النحو، د/ محمد البنا، دار البيان للطباعة، جدة، ١٩٨٥.
٣)أثر المشابهة في النحو العربي، د خير الدين القاسمي، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد ٨، ٢٠٠٩م، المجلد ١٦.
٤)إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى، ط٢، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٢م.
٥)ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، ت/ رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.
٦)أسرار العربية، لأبي بركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ)، ت د/ فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥م.
٧)أسفار الفصيح، لأبي سهل الهروي (ت ٤٣٣هـ)، ت/ أحمد قشاش، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ.
٨)إصلاح الخلل في الجمل للزجاجي، لابن السّيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، ت د/ حمزة النشرتي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٩)أُصول التفكير النحوي، د/ علي أبو المكارم، دار عمرين للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٦م.
١٠)الأصول في النحو، لابن السَّراج (ت ٣١٦هـ)، ت/ عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.
١١)أصول النحو العربي، د/ محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، الرباط، ١٩٨٣م.
١٢)إعراب القرآن للنحاس (ت ٣٣٨هـ)، علق عليه عبدالمنعم إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.
١٣)الأفعال لابن القطَّاع الصقلي (ت ٥١٥هـ)، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٣م.
١٤)الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي (ت ٩١١هـ)، ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، دمشق، ٢٠٠٦م.
١٥)أمالي ابن الحاجب لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، ت د/ فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٩م.
١٦)أمالي ابن الشجري، لعلي بن حمزة بن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، ت د/ محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩١م.
١٧)إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي (ت ٦٤٦هـ)، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٢م.
١٨)الأنساب، لأبي سعد السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، تقديم وتعليق/ عبدالله عمر

البارودي، دار الجنان، ط١، ١٩٨٨م.
١٩)الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي بركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ)، دار الفكر، دمشق.
٢٠)الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، ت د/ حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب جامعة الرياض، ١٩٦٩م.
٢١)الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، ت د/ مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٩٨٦م.
٢٢)أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، ت/ يوسف البقاعي دار الفكر للطباعة والنشر.
٢٣)البديع في علم العربية، لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، ت د/ فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.
٢٤)البيان في شرح اللمع لابن جنّي، للشريف عمر بن إبراهيم الكوفيّ (ت ٥٣٩هـ)، ت د/ علاء الدين حَمويَّة، دار عمَّار للنشر والتوزيع، عمَّان، ٢٠٠٢م.
٢٥)تاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، مجموعة من المحققين، دار الهداية.
٢٦)تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ت د/ بشار عوَّاد، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.
٢٧)تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، ت د/ بشار عوَّاد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٢م.
٢٨)تاريخ دمشق لابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، ت/ عمرو العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٩٩٥م.
٢٩)التبصرة والتذكرة، للصيمري، ت د/ فتحي علي الدين، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٩٨٢م.
٣٠)التبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري (ت ٦١٦هـ)، ت د/ عبدالرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م.
٣١)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، ت د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١.
٣٢)تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، ت/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.
٣٣)التعريفات للجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.
٣٤)تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني (ت ٨٢٧هـ)، ت د/ محمد عبدالرحمن المفدى، ط١، ١٩٨٣م.

٣٥)التعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي (ت ٣٧٧هـ)، ت د/ عوض القوزي، ط١، ١٩٩٠م.
٣٦)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، ت د/ علي محمد فاخر وأخرين، دار السلام للطباعة، القاهرة، ١٤٢٨هـ.
٣٧)تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، ت/ محمد عوض رجب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١م.
٣٨)توجيه اللمع لابن الخباز (ت ٦٣٨هـ)، ت د/ فايز زكي دياب، دار السلام للطباعة، مصر، ٢٠٠٧م.
٣٩)توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي (ت ٧٤٩هـ)، ت/ عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م.
٤٠)ثمار الصناعة في علم العربية، لابن موسى الدينوري (٤٩٠هـ)، ت د/ محمد خالد الفاضل، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود ١٩٩٠م.
٤١)الجمل في النحو المنسوب للخليل، ت د/ فخر الدين قباوة، ط٥، ١٩٩٥م.
٤٢)جمهرة اللغة لابن دريد (ت ٣٢١هـ)، ت/ رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
٤٣)الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي (ت ٧٤٩هـ)، ت د/ فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
٤٤)حاشية الصبان على شرح الأشموني، للصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
٤٥)الخصائص لابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
٤٦)دقائق التصريف لأبي القاسم المؤدِّب (ت ٣٣٨هـ)، ت د/ حاتم الضامن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط١، ١٩٨٧م.
٤٧)ذيل تاريخ بغداد لابن النجار البغدادي (ت ٦٤٣هـ)، ت/ مصطفى عبدالقادر عطا، ط١، ١٩٩٧م، دار الكتب العلمية بيروت.
٤٨)ردود ابن برّي النحوي على الجوهري في التنبيه والإيضاح، د/ مجيد خير الله الزاملي، جامعة واسط، لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد السابع عشر، ٢٠١٥م.
٤٩)رسالة الحروف ضمن كتاب منازل الحروف للرماني (ت ٣٨٤هـ)، ت/ إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان.
٥٠)رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، ت/ أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٥١)سر صناعة الإعراب، لابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، ت د/ حسن هنداوي، دار العلم، دمشق، ١٩٨٥م.

٥٢)سير أعلام النبلاء، للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الحديث، القاهرة، ط ٢٠٠٦م.
٥٣)الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. د/ خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م.
٥٤)شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، ت/ محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٩٨٦م.
٥٥)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
٥٦)شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لابن الناظم (ت ٦٨٦هـ)، ت/ محمد باسل السود، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.
٥٧)شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لنور الدين الأشموني (ت ٩٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
٥٨)شرح ألفية ابن معطي، لابن جمعة الموصلي (ت ٦٩٦هـ)، ت د/ علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٩٨٥م.
٥٩)شرح تسهيل الفوائد لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، ت د/ عبدالرحمن السيد، و د/ محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠م.
٦٠)شرح التصريح (التصريح بمضمون التوضيح في النحو) لخالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
٦١)شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، ت د/ صاحب أبو جناح، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، دون تاريخ.
٦٢)شرح الحدود في النحو، للفاكهي (ت ٩٧٢هـ)، ت د/ المتولي الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.
٦٣)شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، ت/ عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
٦٤)شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، ت/ محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، ١٩٨٣م.
٦٥)شرح الكافية للرضي (ت ٦٨٦هـ)، ت د/ يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٧٠م.
٦٦)شرح الكافية الشافية، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، ت/ عبدالمنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٢م.
٦٧)شرح كتاب سيبويه للرماني (ت ٣٨٤هـ)، جزء من الكتاب من باب الندبة إلى باب الأفعال، ت/ سيف العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٩٩٨م.
٦٨)شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ت ٣٦٨هـ)، ت/ أحمد حسن مهدلي، علي سيد

علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.
٦٩)شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، ت/ عدنان الدوري، مطبعة الباني، بغداد، ١٩٧٧م.
٧٠)شرح المفصل لابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠١م.
٧١)شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، ت/ خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٧م.
٧٢)شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، لأبي زيد المكودي (ت ٨٠٧هـ)، ت د/ عبدالحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٥م.
٧٣)الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، لإسماعيل الجوهري (٣٩٣هـ)، ت/ أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م.
٧٤)طبقات فحول الشعراء، لابن سلّام (ت ٢٣٢هـ)، ت/ محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
٧٥)طبقات المفسرين للداوودي المالكي (ت ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، مراجعة لجنة من العلماء.
٧٦)طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩هـ)، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢.
٧٧)ظاهرة البناء في النحو العربي، يوسف ربابعة، رسالة دكتوراة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٧م.
٧٨)العدد في اللغة، لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، ت/ عبدالله الناصر، وعدنان الظاهر، ط١، ١٩٩٣م.
٧٩)علل النحو للورّاق (ت ٣٨١هـ)، ت/ محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ١٩٩٩م.
٨٠)العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ)، ت د/ مهدي المخزومي، و د/ إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
٨١)في النحو العربي نقد وتوجيه، د/ مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، دون طبعة.
٨٢)الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ)، ت د/ فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠١م.
٨٣)الكافية في علم النحو، لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، ت د/ صالح الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٠م.
٨٤)الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، لابن جبارة الهُذلي (ت ٤٦٥هـ)، ت/ جمال بن السيد الشايب، مؤسسة سما للتوزيع، ٢٠٠٧م.
٨٥)الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠هـ) ت/ عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م.

٨٦)كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة (ت ٥٩٩هـ)، ت د/ هادي الهلالي، دار عمار للنشر، عمَّان، ط١، ٢٠٠٢م..
٨٧)الكناش في فني النحو والصرف لصاحب حماة (ت ٧٣٢هـ)، ت د/ رياض الخوام، المكتبة العصرية للطباعة، بيروت، ٢٠٠٠م.
٨٨)اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري (ت ٦١٦هـ)، ت د/ عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٥م.
٨٩)لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.
٩٠)لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ت/ عبدالفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠٠٢م.
٩١)اللمع في العربية، لابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، ت/ فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
٩٢)مجمل اللغة، لابن فارس (ت ٣٩٥هـ)، ت/ زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٦م.
٩٣)المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، ت/ عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
٩٤)المخصص، لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، ت/ خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦م.
٩٥)المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية (ت ٥٤٢هـ)، ت/ عبدالسلام عبدالشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.
٩٦)المحصول في شرح الفصول، لابن إياز (ت ٦٨١هـ)، ت د/ شريف النجار، دار عمَّار، عمَّان، ٢٠١٠م.
٩٧)المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، ت/ علي حيدر، دمشق، ١٩٧٢م.
٩٨)مسند إسحاق ابن راهويه، لأبي يعقوب المعروف بابن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، ت/ محمد مختار المفتي، دار الكتاب العربي، ط١، ٢٠٠٢م.
٩٩)معاني الحروف، للرماني (ت ٣٨٤هـ)، ت د/ عبدالفتاح شلبي، دار الشروق للطباعة، جدة، ط٣، ١٩٨٤م.
١٠٠)معاني الحروف، للأخفش (ت ٢١٥هـ)، ت د/ هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.
١٠١)معاني النحو، د/ فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م.
١٠٢)معاني القرآن للفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، ت/ أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، د/ عبدالفتاح شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط١.

١٠٣)معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، ت د/ عبدالفتاح شلبي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.
١٠٤)معجم الأدباء، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩١م.
١٠٥)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، ت د/ مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
١٠٦)المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ت د/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٣م.
١٠٧)المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، ت د/ عبدالرحمن العثيمين، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى.
١٠٨)المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني (ت ٨٥٥هـ)، ت د/ علي فاخر، ود/ أحمد السوداني، ود/ عبدالعزيز فاخر، ط١، ٢٠١٠م.
١٠٩)المقتصد في شرح الإيضاح، للجرجاني (ت ٤٧٦هـ)، ت د/ كاظم المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.
١١٠)المقتضب، للمبرد (ت ٢٨٥هـ)، ت/ محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
١١١)منازل الحروف، للرماني (ت ٣٨٤هـ)، ت/ إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمَّان.
١١٢)المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لأبي الفرج بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ت/ محمد عبدالقادر عطا، مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
١١٣)نتائج الفكر، لأبي القاسم السهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
١١٤)نزهة الألباء في طبقات الأدباء، للأنباري (ت ٥٧٧هـ)، ت/ إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٥م.
١١٥)نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، د/ حسين الملخ، دار الشروق للتوزيع، عمَّان، ٢٠٠٠م.
١١٦)همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (ت ٩١١هـ)، ت/ عبدالحميد هنداوي، المكتبة الوقفية، مصر.
١١٧)الوافي بالوفيات، لابن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، ت/ أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٠م.